جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

مدى اعتماد البنوك التجارية على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان–دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر

من إعداد الطالبة: سايب فاطمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ..../2020/09

أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ/	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا.
الأستاذة/ بوخلالة سهام	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفا.
الأستاذ/	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا.

السنة الجامعية: 2019–2020

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

مدى اعتماد البنوك التجارية على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان–دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر

من إعداد الطالبة: سايب فاطمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ..../2020/09

أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ/	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا.
الأستاذة/ بوخلالة سهام	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفا.
الأستاذ/	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا.

السنة الجامعية: 2019–2020

إهـــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون }

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمره والدي العزيز

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في الوجود أمي الحبيبة

وإلى جميع أفراد عائلتي من إخوة وأخوات وإلى كل من درجوا معي مقاعد الدراسة خاصة تخصص نقدي وبنكي

وإلى كل الأصدقاء وزملاء العمل.

فاطمـــــة

شكر وعرفان

الحمد لله العلي القدير الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

ونتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة بوخلالة سهام لقبولها الإشراف على هذه المذكرة وحرصها الشديد على أن يخرج هذا العمل في أبهى حلة وذلك بتوجيهاتها القيمة طيلة الفترة الاشرافية .

وإلى كل أساتذتي الأفاضل بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛

وإلى كل من أمد لنا يد العـــون من قريب أو من بعيد ولو بالدعاء في ظهر الغيب بورك فيكم جميعا

فاطمـة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان على مستوى البنوك التجارية في الجزائر، ومعرفة مدى مساهمتها في التقليل من المخاطر وتخفيض الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، وذلك بالاعتماد على استبيان تم توزيعه على 60 من أفراد العينة المكونة من موظفين ومسؤولين لدى عدد من وكالات البنوك التجارية العاملة بالجزائر والمتواجدة على مستوى ولاية ورقلة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل تؤثر على عملية قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية منها ما يتعلق بالعميل والبنك ومنها ما يتعلق بموضوع الائتمان والمركز المالي للمقترض، كما أنها تعتمد على الأساليب التقليدية في تحليل المخاطر الائتمانية عند اتخاذ القرار الائتماني ولا تعتمد على الأساليب الحديثة، وفي الأخير توصلت إلى أن هنالك تأثير ايجابي لعملية تحليل المخاطر الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: بنوك، قرار منح الائتمان، مخاطر ائتمانية.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of economic risk analysis in the decision to grant credit at the level of commercial banks in Algeria and to know the extent of their contribution to reduce the risks and reduce losses that can be exposed to banks due to loans and non-performing facilities, based on a questionnaire distributed to 60 members of the sample consists of employees and officials of a number of commercial banking agencies operating in Algeria and located at the level of Ouargla state.

The study found that there are several factors that affect the decision process to grant credit in Algerian banks, including the client and the bank, including the subject of credit and the financial position of the borrower; it also relies on traditional methods of credit risk analysis when making a credit decision and does not rely on modern methods.

Finally, I found that there is a positive impact of the credit risk analysis process before making a credit decision in Algerian banks.

Key word: Banks risk analysis credit decision

قائمة المحتويات

الإهداء	**IV**
الشكر	**V**
الملخص	**VI**
قائمة المحتويات	**VII**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة المختصرات	**VII**
قائمة الملاحق	**X**
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: المخاطر الائتمانية ودورها في اتخاذ قرار منح الائتمان	**03**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**19**
خلاصة الفصل الأول	**25**
الفصل الثاني: دراسة استبيانية لتحليل المخاطر الائتمانية	
تمهيد	**27**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**28**
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها واختبار الفرضيات	**34**
خلاصة الفصل الثاني	**51**
الخاتمة	**54**
المراجع	**56**
الملاحق	
الفهرس	**66**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أهم النسب المالية المستخدمة في تحليل الائتمان	15
1-2	الاحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان	29
2-2	توزيع المستجوبين حسب الجنس	29
3-2	توزيع المستجوبين حسب السن	30
4-2	توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي	30
5-2	توزيع المستجوبين حسب الوظيفة	31
6-2	توزيع المستجوبين حسب سنوات الخبرة	31
7-2	توزيع المستجوبين حسب البنك المستخدم	32
8-2	المتوسط المرجح حسب توزيع مقياس ليكارت	33
9-2	نتائج معامل ألفاكرونباخ للاستبيان	34
10-2	تحليل فقرات العوامل المتعلقة بالعميل	35
11-2	تحليل فقرات العوامل المتعلقة بتحليل المركز المالي للمقترض	37
12-2	تحليل فقرات العوامل المتعلقة بالبنك	38
13-2	تحليل فقرات العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان	40
14-2	تحليل فقرات اعتماد البنك على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان	41
15-2	تحليل فقرات اتخاذ القرار الائتماني بناءا على نتائج تحليل المخاطر الائتمانية	43
16-2	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي K-S	44
17-2	اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الاولى	45
18-2	اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الثانية	46
19-2	اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الثالثة	47

20-2	تحليل الارتباط	**48**
21-2	معامل الارتباط للنموذج	**48**
22-2	تحليل التباين للنموذج	**48**
23-2	معاملات معادلة الانحدار	**49**

قائمة الاختصارات

الرمز	عنوان الرمز	الصفحة
BNA	البنك الوطني الجزائري	**30**
BEA	البنك الجزائري الخارجي	**30**
BDL	بنك التنمية المحلية	**30**
CPA	القرض الشعبي الجزائري	**30**
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**30**
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك –	**30**
SGA	سوسييتي جينيرال الجزائر	**30**
AGB	بنك الخليج العربي	**30**
K-S	اختبار كالمجروف سمير نوف	**44**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان	**61**
02	قائمة الأساتذة المحكمين	**64**
03	مخرجات SPSS	**64**

مقدمة

توطئة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية التي توجد في أي دولة وهذا نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية، كما تعتبر البنوك المشكلة لهذا القطاع من أهم المؤسسات المالية نظرا للدعم الذي تقدمه للاقتصاد بمختلف مؤسساته وقطاعاته.

ويعتبر الائتمان المصرفي النشاط الأساسي للبنوك التجارية والمصدر الرئيسي لإيراداتها، وباعتبار أن العمل البنكي عملا مركبا بالأساس على عنصر المخاطرة حيث يتميز هذا الأخير بالملاصقة المطلقة لكل العمليات البنكية ، من هذا المنطلق ازدادت أهمية موضوع تحليل المخاطر البنكية في البنوك والبحث عن كيفية تدنية هذه المخاطر لأدنى مستوياتها ، وباعتبار العملية الائتمانية هي الدعامة الاولى لتكوين طبيعة العمل البنكي وأكثرها تعرضا لعنصر الخسارة، هذا الأمر جعل عملية تحليل المخاطر الائتمانية تحظى باهتمام خاص وذلك من خلال البحث عن كيفية العمل على التطبيق السليم لأدوات التحليل الائتماني كوسيلة لتقييم المركز المالي للعميل طالب الائتمان، و قياس مخاطر عملية الائتمان ووضع الاجراءات اللازمة في تدنيتها، هذا على المستوى الجزئي أما على المستوى الكلي فإن الأزمات المالية العالمية وبالأخص أزمة الرهن العقاري الأخيرة وما نجم عنها من إفرازات سلبية تتعلق بتفاقم مشكلة التعثر البنكي، جعلت الجهود الدولية تعمل على ضرورة تطوير الأساليب التقليدية لعملية التحليل الائتماني، والعمل على استحداث أساليب حديثة تمتلك القدرة على التنبؤ باحتمال حدوث مشاكل تؤدي إلى تعثر الائتمان البنكي الممنوح للعملاء وبالتالي تجنب البنك الوقوع في خسارة تؤدي إلى عدم استمرارية نشاطه.

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من مشكلة القروض المتعثرة خاصة في البنوك العمومية وهذا راجع أساسا إلى السياسة الإقراضية التوسعية التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة دون مراعاة الضوابط والشروط الصحيحة للائتمان بالإضافة إلى أن البنوك العمومية التي تمثل غالبية البنوك الجزائرية لا تبالي كثيرا بحدوث أو عدم حدوث التعثر لأن خزينة الدولة في النهاية ستقوم بإعادة رسملتها، هذا ما يكلف هذه الأخيرة أعباء وتكاليف باهظة ويساهم بشكل كبير في زيادة الظاهرة وتفاقمها.

على ضوء ما سبق جاءت دراستنا هذه لتبين أهمية تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية والتقليل من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، وبذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل تعتمد البنوك الجزائرية على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان؟

ويندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية الاشكاليات الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية؟
- ما مدى اعتماد البنوك الجزائرية على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان؟
- هل تعتمد البنوك الجزائرية على الطرق الحديثة لتحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان؟
- كيف يؤثر تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن وضع الفرضيات التالية:

- يتأثر قرار البنوك الجزائرية بمنح الائتمان بالعوامل المتعلقة بالعميل وعوامل متعلقة بالبنك وعوامل متعلقة بموضوع الائتمان والمركز المالي للمقترض.
- تعتمد البنوك الجزائرية على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بشكل كبير في اتخاذ قرار منح الائتمان.
- لا تعتمد البنوك الجزائرية على الطرق الحديثة في اتخاذ قرار منح الائتمان.
- تؤثر عملية تحليل المخاطر الائتمانية بشكل كبير في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

يعود اختيار الموضوع إلى عدة أسباب أهمها:

- المكانة البارزة التي تحتلها الوظيفة الائتمانية والتي جعلت قرار منح القروض أهم القرارات التي تتخذها البنوك التجارية وأكثرها حساسية.
- معرفة مدى تطبيق أدوات التحليل الائتماني في البنوك الجزائرية.
- الميول الشخصي لهذا النوع من المواضيع والتخصص أكثر في هذا المجال.
- التخصص الدراسي الذي مكننا من أخذ بعض الأفكار المسبقة عن الموضوع.

- **أهمية البحث**

يكتسي البحث أهمية بالغة تنبع من القطاع الذي يغطيه وهو القطاع المصرفي الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي توجد في الدولة , وتزداد أهميته من خلال المكانة التي تحتلها الوظيفة الائتمانية في هذا القطاع فهي تمثل العمود الفقري للبنك والمحور الاساسي لإيراداته , كما تمثل المتغير الاساسي الذي يؤثر على مركزه المالي فرغم أن هذا الاخير يتأثر بعناصر ومتغيرات عديدة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعا هاما ضمن بنود هذا المركز لذلك نجد أن جهود وقرارات الادارة تستهدف في المقام الاول بناء محفظة قروض جيدة تتكون من قرارات ائتمانية ذات جودة عالية تحقق للبنك عوائد مرتفعة عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح القروض .

- **أهداف البحث:**

يسعى البحث إلى تحقيق الاهداف التالية:

- توضيح الاساليب المختلفة للتحليل الائتماني ومدى مساهمة هذه الاساليب في ترشيد قرار منح الائتمان في البنوك التجارية.
- الوقوف على حقيقة وواقع التحليل الائتماني المعمول به في البنوك الجزائرية والتعرف على الطرق التي تستخدمها هذه البنوك لغرض اتخاذ قرار منح الائتمان.
- الكشف عن أهم النقائص التي يعاني منها التحليل الائتماني المعمول به في البنوك الجزائرية.

- **حدود الدراسة:**

- شملت الدراسة عينة من البنوك العاملة في الجزائر، من خلال وكالاتها المتواجدة على مستوى ولاية ورقلة، كما تمثلت فترة الدراسة في الفترة الممتدة ما بين توزيع استمارات الاستبيان و استرجاعها في شهر أوت 2020.

- **منهج الدراسة:**

بغرض الاجابة على الاشكالية المطروحة نعتمد في دراستنا هذه على كل من المنهج الوصفي والتحليلي حيث نتبنى المنهج الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبحث، ونتبنى المنهج التحليلي لتفسير هذه المفاهيم وتحليلها واستخلاص نتائجها كما سنعتمد على الاستبيان في الدراسة التطبيقية.

- **صعوبات الدراسة:**

من أهم هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

- عدم توفر الوقت الكافي لجمع المعلومات.
- كما هو معروف ونظرا للظروف الصحية التي يمر بها العالم عموما والجزائر خصوصا بسبب جائحة كورونا مما أدى إلى الغلق الكلي بما فيها المكتبات، وكذلك صعوبة التنقل للدراسة الميدانية وعدم استقبالنا من طرف البنوك محل الدراسة لإجراء المقابلات والاكتفاء بأخذ الاستبيانات فقط.

- **هيكل الدراسة:**

تم تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

- **الفصل الأول**: الأدبيات النظرية والتطبيقية، ويتضمن مبحثين: المبحث الاول يتناول المخاطر الائتمانية ودورها في اتخاذ قرار منح الائتمان، أما المبحث الثاني فيضم الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية؛
- **الفصل الثاني**: الدراسة الميدانية لمدى اعتماد البنوك الجزائرية على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان، حيث يتضمن مبحثين: المبحث الاول نتطرق فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها واختبار الفرضيات، أما الخاتمة فسنعرض من خلالها أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها في الدراسة.

الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية في الزمن الراهن الركيزة الاساسية لتحريك الجسر الاقتصادي لأية دولة، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في عملية منح الائتمان بهدف تمويل المشاريع، وتعد وظيفة منح الائتمان من أخطر وظائف البنك التجاري لأن الأموال التي تمنح كقروض للإقتصاد ليست ملكا للبنك بل هي أموال يستودع عليها لذلك تقوم الادارة برسم سياسات ائتمانية تضمن الإستخدام الأمثل للأموال المتاحة مع تحقيق عائد مناسب.

ومن اجل الوصول إلى إتخاذ قرار ائتماني سليم، ولتحديد المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك عند منح الائتمان، هناك مجموعة من المعايير والاجراءات وكذلك الاساليب المعتمدة الخاصة بدراسة ملف القرض والعوامل التي تؤثر على منح الائتمان للمؤسسات أو الاشخاص طالبي الائتمان، وهذا بالاعتماد على تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية بمختلف أنواعها الكلاسيكية والحديثة والتي تهدف للحد من التعثر المالي للبنوك التجارية.

يتضمن هذا الفصل الأدبيات النظرية والتطبيقية لعملية منح الائتمان في البنوك التجارية وتحليل المخاطر الائتمانية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول المخاطر الائتمانية ودورها في اتخاذ قرار منح الائتمان والمبحث الثاني الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: المخاطر الإئتمانية ودورها في إتخاذ قرار منح الإئتمان

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يتضمن المطلب الأول الأسس والأساليب المعتمدة في اتخاذ قرار منح الائتمان، أما المطلب الثاني فيتضمن تحليل المخاطر الائتمانية وأهميتها في اتخاذ القرار الائتماني.

المطلب الاول: الأسس والأساليب المعتمدة في اتخاذ قرار منح الائتمان

تعتبر عملية الائتمان المصرفي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية والمصدر الرئيسي لإيراداتها والذي هو عبارة عن الثقة التي يوليها البنك لشخص ما طبيعيا أو معنويا حين يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود لفترة محددة بحيث يقوم العميل في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، إذ أن لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي، حيث تعبر هذه السياسة عن مجموعة الأسس والاجراءات والتدابير المتعلقة بحجم ومواصفات الائتمان، كما تحدد ضوابط منح الائتمان ومتابعته وتحصيله بناءا على مجموعة من المعايير، بالإضافة إلى كل من الخصائص والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الاول: أسس وإجراءات منح الائتمان

- **أولا: أسس منح الائتمان**

تقوم البنوك التجارية بمنح الائتمان المصرفي استنادا إلى أسس مستقرة ومتعارف عليها وهي: [1]

1- **توفر الامان لأموال المصرف:** وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى ان المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
2- **تحقيق الربح:** يعني حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية
3- **السيولة:** يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الاموال السائلة لدى المصرف، أي النقدية والاصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون تأخير.
4- **السياسة الائتمانية للمصرف:** حيث تخضع البنوك فيما تمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها ادارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات المصرفية وانواع الانشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وأجالها الزمنية وشروطها.

[1] - محسن أحمد الخضري، **الائتمان المصرفي** الطبعة الاولى مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 2002، ص 25.

- **ثانيا: إجراءات منح الائتمان**

قد يحتاج العميل إلى قدر من الاموال فيلجأ إلى التمويل عن طريق طلب الائتمان من البنك تساعده في دفع عجلة نشاطه وتوفير السيولة اللازمة لذلك، وفي نفس الوقت فإن المصارف التجارية تسعى لزيادة توظيف الاموال المتاحة لديها بإقراضها إلى عملائها.

وعند دراسة طلبات القروض تراعي عدة عوامل للوصول إلى قرار ائتماني سليم يستند إلى سلامة تقدير المخاطر الائتمانية التي تتضمنها القروض المطلوبة والتي تختلف من عميل إلى أخر حيث يستعان بمجموعة من الاجراءات أهمها:[1]

1-البحث عن الفرص وجذب العملاء: يجب ألا يكتفي البنك التجاري بانتظار عملائه الذين يتقدمون إليه، أو الذين يدعوهم للتعامل معه عبر وسائل الدعاية والاشهار، بل لابد من البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية والتقرب من العملاء والتعرف على مختلف احتياجاتهم التمويلية، ويلعب التسويق المصرفي دورا هاما للترويج لذلك بهدف زيادة الحصة التسويقية للمصرف.

2- استلام طلبات الائتمان ودراستها: عندما يقوم العميل بتعبئة طلب الائتمان وفقا للنموذج المعد من قبل المصرف، فإنه يتولى تقديمه إلى قسم الائتمان لإجراء الدراسة عليه وخاصة من حيث الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية للعميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طالب الائتمان، أو حتى القيام بزيارات ميدانية من قبل موظفي المصرف إلى مقر العميل طالب الائتمان.

3- التحليل الائتماني للقرض: بمعنى تجميع المعلومات المتحصل عليها من مصادر مختلفة لمعرفة القدرة الائتمانية للعميل والتي تظهر من خلال سمعته وقدرته على السداد عند الآجال المحددة والتي يعرفها المصرف من معاملات العميل السابقة مع مصارف أخرى، وكذا استعمال التحليل المالي لمعرفة الحالة المالية للعميل بالإضافة إلى دراسة تأثير الظروف الاقتصادية في قدرة العميل على السداد.

4- الاستفسار عن مقدم الطلب (العميل): يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الائتمان إما من الاقسام الداخلية للمصرف أو من خلال عقد اجتماعات مع العميل أو من خلال المصارف الاخرى والبنك المركزي.

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي** الطبعة الاولى، منشأة المعارف، مصر، 1997، ص ص 190-195.

5–التفاوض مع المقترض: بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة الائتمان ومقدم الائتمان، يقوم المصرف بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان، كيفية صرفه، طريقة سداده، الضمانات التي يحتاجها المصرف، سعر الفائدة، وغير ذلك من الشروط.

6– طلب الضمان التكميلي: في هذا الاجراء يطلب المصرف من العميل تقديم ضماناته والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات وصلاحيتها التي يحتاجها المصرف. [1]

7–اتخاذ القرار(توقيع عقد الائتمان): تنتهي عملية التفاوض إما بقبول العميل أو رفضه، وفي حالة القبول فيما إذا تم الاتفاق بين المصرف ممثلا بإدارة الائتمان والعميل على شروط التعاقد، فإنهما يقومان بتوقيع العقد بنفس الشروط القانونية كافة.

8– صرف قيمة القرض (كله أوبعضه) : بعد توقيع عقد الائتمان بين المصرف والعميل مقدم طلب الائتمان يقوم المصرف بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل كلية حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ أو جزء منه.

9–سداد الائتمان ومتابعته: من أهم المراحل التي تهتم بها إدارة الائتمان وهو تحصيل الاقساط وفقا لجدول السداد المتفق عليه، ولضمان عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يتضمن كافة السندات المتعلقة بالحالة ومتابعة القرض واستقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض وذلك لاكتشاف أي خلل محتمل الحدوث مما يسهل المعالجة قبل استفحال الوضع وهلاك القرص.

الفرع الثاني: معايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة فيه

- **أولا: معايير منح الائتمان**

يعتمد البنك في متح الائتمان على عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر والتي من الممكن تجنبها ومن بينها:[2]

1– نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C s:

ويعتبر هذا النموذج أبرز منظومة ائتمانية لقيت قبولا لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم حين منح القروض، والتي طبقا لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله وهيي:

[1]- حسين بلعجوز، **مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص86.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن 2000 ص 146.

- الشخصية Character
- القدرة Capacity
- رأس المال Capital
- الضمان Collateral
- الظروف المحيطة Condition

وفيما يلي عرض لهذه المعايير:

1-1- شخصية العميل: وهي تعد الركيزة الاساسية الاولى في القرار الائتماني والاكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، لذلك تسعى هذه الأخيرة إلى تحديد شخصية العميل بدقة للتمكن من معرفة الشخص أو المؤسسة من خلال الخصائص التي تظهر رغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده وكذلك يمكن معرفة شخصيته من خلال انتظامه في سداد ديونه ومستحقاته[1].

1-2- رأس المال: يقصد برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة مثل الاسهم والسندات أو أملاك أخرى غير منقولة وهو يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل قوة العميل المالية، كما أنه يعتبر الضمان الاضافي لإدارة الائتمان عند الفشل في استرجاع التزاماتها.

1-3- القدرة: وتعني مدى قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة وفعالية بما في ذلك مؤهلاته وخبرته بما يعكس سداد الدين او الأقساط في الوقت المحدد من جهة ومن جهة أخرى توفر الأهلية الكاملة فمن يوقع عند الاقتراض لا يجب أن يكون قاصرا أو غير مؤهل قانونيا للتوقيع، وفي حالة الشركات ينبغي على مسؤول الائتمان التأكد من الشركاء المتضامنين هل قاموا بالتوقيع وبكامل عددهم أم لا.[2]

1-4- الضمانات: تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد يطلبها البنك من المقترض لتعزيز الثقة ولضمان استرجاع حقه (قيمة الائتمان) في حالة توقف العميل عن السداد وينبغي أن تتوفر في الضمانات صفات عديدة مثل: التسجيل، سهولة التصريف، البيع، إمكانية التخزين ...الخ والضمان الأفضل للبتك هو ذلك الذي يمكن تحويله بسهولة إلى نقد وبدون خسارة.[3]

1-5- الظروف المحيطة: يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية لذا وجب على محلل الائتمان دراسة الاحوال الاقتصادية والمالية المستقبلية ومدى تأثيرها على اوضاع المقرض وكذا ظروف المنافسة في السوق من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الايرادات.[4]

---

[1] - نفس المرجع، ص ص146 147.

[2]- نفس المرجع، ص 172.

[3]- خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، **إدارة العمليات البنكية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص187.

[4]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف**، طبعة معدلة 2011، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص193.

2- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5P s[1]:

من الممكن أن يستخدم متخذ القرار الائتماني نموذج اخر من المعايير المستخدمة في دراسة الجوانب المحيطة بطلب الائتمان، حيث أن هذا النموذج يهتم بالقرض والغرض منه، ويقوم هذا النموذج على المعايير التالية:

- العميل Peaple
- الغرض من الإئتمان Purpose
- القدرة على السداد Payment
- الحماية Protection
- النظرة المستقبلية Perspective

2-1- العميل: فالركيزة الأساسية للتحليل الائتماني يتمثل في صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل، حالته الاجتماعية، أخلاقه وقدرته على إدارة نشاطه بنجاح.

2-2- الغرض من الائتمان: وهي تعني المجالات والأنشطة التي تستثمر فيها الأموال المقترضة ومدى توافقها مع سياسة البنك ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية إلى جانب مدى توافق حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه.

2-3- القدرة على السداد: وهي تعني باختصار قدرة العميل على توليد الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض وفوائده في المواعيد المتفق عليها.

2-4- الحماية: وأساس هذا المعيار هو التعرف على مدى توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض وذلك من خلال تقويم الضمانات التي سيقدمها العميل من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل.

2-5- النظرة المستقبلية: ومضمون هذا المعيار ينحصر في محاولة اكتشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض أي اكتشاف الظروف البيئية المستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت هذه الظروف داخلية أو خارجية ومن ثم دراسة الأثار المتوقعة لهذه الظروف على مصير القرض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة وتقييم المخاطر التي ستنشأ عن ذلك.

[1]- قويدر إبتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الخارجي**، مذكرة لنيل الماجستير، إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، 2014، ص43.

3- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM:[1]

يعتبر هذا النموذج أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في مجال التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، ويساعد على النظرة الحديثة لمكونات التحليل الائتماني وعناصره من وجهة نظر البتك مانح الائتمان والمقصود بذلك هو ما يلي:

3-1- التصور الواضح perspective: أي لما سيكون عليه المشروع بعد حصوله على الائتمان.

3-2- القدرة على السداد Repayent: ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض وفائدته خلال الفترة المتفق عليها.

3-3- الغاية من الاقتراض Intention: ويجب ألا يخرج عن السياسة الائتمانية المعمول بها في البنك.

3-4- الضمانات Safeguards: والتي تقدم للبنك ويجب ألا تخرج عن مضمون السياسة الائتمانية المعمول بها في البنك.

3-5- الإدارة Management: أي تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية لطالب الائتمان بالإضافة إلى تحديد كيفية الاستفادة من مبلغ الائتمان.

- ثانيا: العوامل المؤثرة في القرار الائتماني

يتأثر اتخاذ القرار الائتماني بمجموعة من العوامل منها ما يتعلق بشخص العميل المقترض من جهة والبنك المقرض من جهة ثانية، ومنها ما يرتبط بالتسهيل الائتماني ذاته، وعوامل أخرى ترجع إلى عموم الاقتصاد والظروف المحيطة، وهي جملة العوامل الفاعلة في صنع القرار الائتماني.

1- العوامل المرتبطة بالعميل:

يمكن اعتبار كل من: الشخصية، رأس مال المقترض، قدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، الضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، عوامل هامة وأساسية في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على القرض المطلوب، وكذا تحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك، ولهذا فإن تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل سوف تزيد من القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.[2]

[1]- زياد رمضان محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الإنتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ص-ص335-336.
[2] سوزان سمير الذيب وآخرون، **إدارة الانتمان**، الطبعة الاولى دار الفجر، عمان، الاردن، 2012 ص 107.

2- العوامل المرتبطة بالبنك:

وهي تتمثل في درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، ونوع الاستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الإطارات المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضا مدى تطور التكنولوجيا المطبقة، استقلالية البنك وضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي والتي تؤثر في السياسة الائتمانية للبنك.[1]

3- عوامل خاصة بالقرض:

وهي تتمثل في الغرض من القرض، مدة القرض (مدى تناسبها امكانيات العميل وسياسة البنك)، طريقة السداد، مبلغ القرض.[2]

الفرع الثالث: خصائص القرار الائتماني وكيفية صياغته

- **أولا: خصائص القرار الائتماني الجيد**

يتسم الاقراض الجيد بعدد من الخصائص والتي بتوفرها يصعب حدوث التعثر، ويجب على متخذ القرار الائتماني أن يسعى جاهدا إلى توافرها في قراره وأهم هذه الخصائص:[3]

1- خاصية السيولة في الائتمان الممنوح: تعني امكانية التصفية الذاتية للائتمان، وسداده كاملا في التاريخ المحدد المتفق عليه.

2- الربحية المتوقعة من الائتمان الممنوح: تعد الارباح مؤشرا مهما وضروريا على حسن الادارة وكفاءتها.

3- خاصية الامان في الاموال المقترضة: أي تأكد المصرف من أن الأموال المقرضة سوف يتم استردادها في الوقت المحدد للسداد، وعدم السماح بمنح الائتمان لأغراض المضاربة أو أغراض مظهرية.

4- خاصية تنوع محفظة القروض والتسهيلات: والهدف من تنويع محفظة القروض والتسهيلات بالبنك هو توزيع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية أو نشاط أو قطاع اقتصادي معين أو عميل بعينه أو التركيز على نوع واحد من الضمانات.[4]

---

[1]- رحيم حسين سيلم حمود، مداخلة بعنوان **الأساليب الكمية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية** الملتقى الوطني السادس حول استخدام الاساليب الكمية في ترشيد ومنح قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية جامعة سكيكدة يومي 23 و24 نوفمبر 2008 ، ص 06 07

[2]- نفس المرجع، ص 06 07.

[3]- لعروسي قرين الزهرة، **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية**، دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017، ص 84-85.

[4] عبد الحميد الشورابي، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية** منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2002 ص ص 552-553.

5- خاصية الضمان: والذي يعتبر خط دفاع أخير لمجابهة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد، وهي تأتي في المرتبة الأخيرة في منظومة القرار الائتماني الأمثل.[1]

- **ثانيا: صياغة القرار الائتماني**

تعتبر صياغة القرار الائتماني المحصلة النهائية للدراسة الائتمانية، وتعتبر خطوة هامة وضرورية، حيث أن سوء صياغة القرار الائتماني سواء من حيث حجمه أم من حيث شكله أو برنامج سداده قد يؤثر سلبا على نشاط العميل وبالتالي في قدرته على سداد الائتمان الممنوح، وتشمل هذه الصياغة: [2]

1- حجم الائتمان المقترح منحه: المعيار الرئيسي لتحديد حجم الائتمان هو تناسبه مع الغرض الممنوح من أجله، ومع طبيعة نشاط العميل وطول دورة نشاطه ومدى موسمية هذا النشاط واحتياجات رأس المال العامل المتاح، فمنح العميل لتسهيلات بأكثر مما يحتاج سوف يضره كثيرا، ويعد مدخلا مبكرا للتعثر كما أن منح العميل لتسهيلات بأقل مما يحتاج سوف يؤثر سلبا في توفير مستوى السيولة اللازمة لإدارة النشاط كما يؤثر في قدرته على تسيير نشاطه.

2- الغرض من التسهيلات المقترح منحها للعميل: والذي يجب أن يكون الغرض واضحا ومحددا في الدراسة الائتمانية.

3- شكل التسهيلات الائتمانية: حيث أن منح تسهيلات قصيرة الاجل لتمويل أموال ثابتة تؤدي إلى ارتباك العملاء ماليا وتعثرهم في السداد بحلول تواريخ الاستحقاق.

4- برنامج السداد: يتعين تصميم برنامج السداد بناءا على نشاط العميل بشكل خاص، وأن يتوافق هذا البرنامج زمنيا مع ما تعكسه قائمة التدفقات النقدية، كما يجب أن يرتبط برنامج السداد مع طول دورة النشاط.

5- مصادر السداد للتسهيلات الائتمانية المقترح منحها: ينبغي أن يتضمن قرار منح الائتمان طبيعة مصادر سداد التسهيلات الائتمانية المقترح منحها، ولا بد للباحث الائتماني أن يركز فكره على أن يتم السداد من ناتج النشاط او الغرض الذي استخدم فيه الائتمان دون النظر إلى الملاءة المالية للعميل.

6- كيفية استخدام أو صرف التسهيلات: ترتبط هذه الجزئية بعناصر القرار الائتماني، فهذه الأخيرة تؤثر في كيفية استخدام التسهيلات من حيث: أسلوب صرفها، دفعة واحدة أو على أقساط، وهل سيتم الصرف للعميل أم للجهة المستفيدة مباشرة، برنامج السداد (أقساط ثابتة أم متغيرة) إضافة إلى مصادر السداد (تسييل ذاتي للضمانات أو ناتج تشغيل النشاط بعد استخدام الائتمان).

---

[1]- مراد سالم الطلاع، **إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان** ، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة،مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص 86.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص119-120.

7- الضمانات: بشكل عام لا ينبغي أن تكون الضمانات هي أساس منح الائتمان، فكثيرا من التسهيلات الائتمانية التي انطلقت من هذا المفهوم الخاطئ تعثرت لأن الضمانات في حد ذاتها لا تصلح أساسا كافيا ورئيسي لمنح الائتمان من عدمه، والأصل ان تأتي الضمانات مكملة لقناعة البحث بجدارة العميل في الحصول على الائتمان.[1]

المطلب الثاني: تحليل المخاطر الائتمانية وأهميتها في اتخاذ القرار الائتماني

تعد المخاطر الائتمانية السبب الرئيسي في تعثر البنوك وحدوث الازمات المصرفية وبالتالي الازمات المالية والاقتصادية، ومن اهم أسباب إفلاس وتعثر هذه البنوك كان عدم كفاءة هذه البنوك في أداء الوظيفة الائتمانية وقيامها بمنح قروض بدون ضمانات.

الفرع الأول: ماهية المخاطر الائتمانية

يواجه البنك عدة مخاطر مما يلزم عليه تحديدها ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك نجد المخاطر الائتمانية.

- **أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية:**

الخطر هو توأم الائتمان المصرفي والمصاحب له دوما وأبدا فكل عملية ائتمان يقوم بها البنك تحمل بين جوانبها بعض المخاطر، ومن ثم فالحقيقة الثابتة التي تفرض نفسها هي أنه لا يوجد ائتمان بلا مخاطر لأنه مهما بلغت درجة الدقة والحيطة في إعداد التقارير وعمل التحليلات الائتمانية للعميل، فإنه لا يمكن القول بصفة عامة ان درجة المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية الائتمان المصرفي يمكن أن تصل إلى الصفر.

ويمكن تعريف المخاطر الائتمانية بأنها:

1- مجموعة الخسائر المالية التي قد يتعرض لها البنك الممول نتيجة عدم مقدرة العميل على سداد أصل القرض وفوائده، وذلك بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية منها ما قد يتعلق بضعف إدارة الائتمان في البنك ومنها ما قد يتعلق بمختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

2- وتعرف كذلك بأنها الأخطار الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها [3]

3- يعرف خطر الائتمان على أنه المتغير الأساسي المؤثر في صافي الدخل والقيمة السوقية في حقوق الملكية الناجمة عن عدم السداد أو تأجيل السداد. [4]

---

[1]- ايمان انجروا، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**، المصرف الصناعي السوري أنموذجا ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا، ص، 44-45.

[2]- شعبان رأفت محمد، **نظام تمويل وضمان انتمان الصادرات، دراسة التجربة المصرية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص289.

[3]- بلعزوز بن علي، **إستراتجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث عدد 07/ 2009، جامعة الشلف، ص334.

[4]- محمد داوود عثمان، **ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر ط1 عمان، الأردن، 2013، ص 218.

4- وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية لمخاطر الائتمان بأنها امكانية فشل المقترض من البنك أو الطرف المقابل بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها ومنه يمكن تحديد ثلاثة مركبات أساسية لمخطر الائتمان:

- **مخاطر التعثر أو التوقف عن الدفع:**

تعني عدم القدرة أو امتناع الطرف المقابل عن الوفاء بمستحقاته في الآجال المحددة، أي كل تقصير أو تأخير مسجل في تسديد أصل وفوائد القرض يعبر عنها بحالة التعثر. [1]

- **مخاطر تدهور الجدارة الائتمانية:**

علاوة عن عدم التزام أو قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته وتدني في قيمة الضمانات، هناك مخاطر تقهقر المديونية بمعنى مخاطر تدهور جودة الائتمان، وهذا يتضمن بالتأكيد تدهور قيمة محفظة القروض ويستنتج ذلك من خلال تدني تصنيفه في السوق، وزيادة الفوارق الموجودة عن ديونه.[2]

- **مخاطر الاسترداد:**

وهي توافق حالة عدم التأكد المرتبطة بمعدل استرجاع المستحقات المتوقعة أو الضمان المرافق عقب التعثر[3].

وعليه يمكن القول إن المخاطرة الائتمانية هي الخسارة المالية المحتملة الناتجة عن عدم مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البتك في المواعيد المحددة والمتفق عليها مهما كانت الاسباب.

- **ثانيا: صور المخاطر الائتمانية:**

تتعدد أنواع وصور المخاطر الائتمانية في البنك وتتسع دائرتها لتشمل جميع الأطراف المتصلة بقرار منح لائتمان والمرتبطة به، كما ان هذه الصور تختلف باختلاف الأسباب التي أدت إلى حدوث المخاطر، ويمكن جمعها فيما يلي:

1- المخاطر المرتبطة بالمقترض: وهو الخطر الأكثر انتشارا والأصعب للتحكم فيه نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويأخذ الخطر عدة أشكال تتمثل في الخطر المالي الذي يرتبط بالوضعية المالية للمنظمة، مخاطر الادارة والتي ترتبط بنوعية الادارة، وخبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة[4]، الخطر القانوني وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه ومدى علاقتها بالمساهمين، خطر البلد ويتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة.

[1] Youcef Chalach et autre **Risque de credit** http/perso wanadoo.fr le 03/06/2009 17 51 p3.
[2] Ibid p3.
[3]- بن شنة فاطمة **إدارة المخاطر الانتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة** مذكرة لنيل شهادة ماجستير مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص- ص31-32.
[4]- محمد مطر، **التحليل المالي والانتماني والأدوات والاستخدمات العملية**، دار وائل للتشر والتوزيع، عمان، 2000، ص360.

2- المخاطر المتعلقة بالبنك: تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم قيام البنك بمتابعة أحكام اتفاقيات القروض بدقة وعدم قيامه بوضع الأنظمة الكفيلة للرقابة على الائتمان الممنوح بالإضافة إلى عدم انتهاج ورسم سياسة ائتمانية رشيدة تعمل على المحافظة على الموارد المالية للبنك وتضمن حسن استثمارها وتوظيفها وتتمثل أهم المخاطر المتعلقة بالبنك فيما يلي:

2-1-مخاطر السيولة: تنشأ هذه المخاطر نتيجة لزيادة إقبال المودعين على سحب مدخراتهم من البنك بسبب اصدار إشاعات عن عدم ملاءة هذا البنك مثلا، كما تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على التسييل الفوري لأصوله، كما ينشأ هذا النوع من المخاطر عندما لا تتطابق عملة القرض مع عملة الودائع. [1]

2-2-مخاطر الإدارة: وترتبط هذه المخاطر بنوعية الإدارة وأنماط السياسات التي يتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح كما ترتبط بطبيعة السياسات المحاسبية والنظم المطبقة في مجال الرقابة الداخلية.

2-3-مخاطر التسعير: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم اعتماد البنك على أسس سليمة في مجال تسعير القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة واتباعه لسياسة ائتمانية تقوم على أساس الربط بين مستوى المخاطرة الائتمانية والاعباء التي يتم تحميلها إلى العملاء المقترضين.[2]

3- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه المقترض: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، وهي تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والانتاجية والتنافسية لوحدات هذا النشاط.

4- المخاطر المرتبطة بالظروف العامة: وترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

5- المخاطر الناجمة عن فعل الغير: قد يتعرض المقترض ذاته بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها افلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحي بسوء مركزه، يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على تشاطه.[3]

---

[1]- ايمان انجرو، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[2]- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك** منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005 ص152.

[3]- محمد فتحي البدوي، **إدارة البنوك** الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2012، ص285.

الفرع الثاني: تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية

يتوقع البنك عند تقييمه للقروض دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيلها، أي مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستعمال طرق متعددة، طريقة كلاسيكية تعتمد على التحليل المالي وطريقة حديثة تعتمد على الاحصاء والذكاء الاصطناعي.

أولا: الأساليب التقليدية لتحليل المخاطر الائتمانية

يعتبر التحليل المالي طريقة كلاسيكية في عملية التقييم وهو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية عن طريق دراسة القوائم المالية والتي هي عبارة عن الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والاجمالية للمركز المالي.

1- التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يعتبر التحليل المالي بالنسب المالية من أقدم وأهم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتمان للمشروعات والحكم على نتائج اعماله.[1]

ويعتبر التحليل المالي بواسطة النسب من أقدم أدوات التحليل الائتماني وأكثرها شيوعا واستخداما وهذا نظرا لسهولة تطبيق هذا النوع من التحليل، حيث يستطيع البنك التعرف على مركز المؤسسة المقترضة من خلال تفسير هذه النسب ومقارنتها بالنسب المناظرة لسنوات سابقة أو مقارنتها بالنسب المناظرة لمؤسسات مماثلة أو منافسة لها، ويمكن تلخيصها أهم النسب المالية التي تستخدم لأغراض تحليل الائتمان في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1 أهم النسب المالية المستخدمة في تحليل الائتمان

اسم النسبة		كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
نسب السيولة	**نسبة التداول**	الاصول المتداولة/ الاصول المتداولة	تشير إلى قدرة المنشأة على تلبية التزاماتها المستحقة التي يجب أن تلبيها من فقرة النقد وأن المعيار أكثر قبولا
	نسبة السيولة السريعة	الاصول المتداولة-المخزون/ الاصول المتداولة	تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وقيمة هذه النسبة تتراوح بين 30% كحد أدنى و50% كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي القيم الجاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل
نسب المديونية	**نسبة التمويل الدائم**	مجموع الديون/ مجموع الاصول	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة تم تغطيته بواسطة الخصوم غير الجارية.

[1]- جميل أحمد توفيق، **أساسيات الادارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1987، ص107.

	نسبة الاستقلالية المالية	الاموال الخاصة/مجموع الديون	تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون أما إذا كانت صغيرة يعني أنها مثقلة بالديون
نسب النشاط	**معدل دوران الاصول الثابتة**	صافي المبيعات/ متوسط اجمالي الاصول الثابتة	تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مواردها في الاصول الثابتة في سبيل توليد المبيعات فإذا زادت دلت على كفاءة الادارة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات
	معدل دوران الاصول	صافي المبيعات/ متوسط اجمالي الاصول	تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مواردها في الاصول في سبيل توليد المبيعات فإذا زادت دلت على كفاءة الادارة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات
نسب الربحية	**العائد على حقوق الربحية**	مجمل الربح/رقم الأعمال الصافي	تقيس صافي ربح الشركة على استثمارات المساهمين
	هامش الربح	مجمل الربح / رقم الأعمال	المؤشر العالي لهذه النسبة يعطي حكما عاما على إدارة المؤسسة ونجاحها في مختلف الأنشطة بالإضافة إلى الدلالات التي يقدمها هذا المؤشر على إمكانية صمود المؤسسة في الأوضاع الاقتصادية الحرجة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

خيرت ضيف، محمد شوقي الشادي، **المحاسبة المالية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1983، ص367 370.

تتمثل أهم مزايا هذه الطريقة في أنها تسمح للمصرفي بمعرفة المؤسسات ماضيا، حاضرا ومستقبلا بفضل الوثائق المدروسة كما أنها تعتمد على التفكير البشري في التحليل وأخذ القرار كما يعاب على استعمال هذه الطريقة أنها تعطي صورة لأداء المؤسسة عند نقطة زمنية محددة وبالتالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الديناميكية لنشاط المؤسسة، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لنشاط المؤسسة.[1]

2- التحليل بمؤشرات التوازن المالي:[2]

يهتم محلل الائتمان في البنوك بتحليل مدى قدرة تمويل المؤسسة طالبة الائتمان لأصولها المتداولة عن طريق أموالها الدائمة، وهذا ما يجعل المؤسسة تبحث دائما عن الوضعية التي تحقق الشرط الأدنى للتوازن المالي، ولدراسة شروط التوازن المالي وعلاقتها بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة وكذلك تحديد المخاطر المحيطة بها، يهتم المحلل الائتماني بتحليل كل من مؤشرات التوازن المالية الاتية: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

[1]- أوصعير الويزة، **استخدام أدوات التحليل المالي كآلية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية في البنوك الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2018/05، ص32.

[2]- فخاري فاروق سعيدي يحيى **دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي** دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 01، 2017، ص775، 776.

2-1- رأس المال العامل:* يشير رأس المال العامل الموجب إلى أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل مما يوفر هامش أمان للمقرضين، أما إذا كان رأس المال العامل سالبا أي أن المؤسسة لن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل مما يؤدي في هذه الحالة إلى تحفظ البنوك على منح القروض نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة المالية.

2-2- احتياجات رأس المال **: وهو يعبر عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في تاريخ معين.

2-3- الخزينة :*** هي عبارة عن الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، بالنسبة لمحلل الائتمان فإن تقييم خطر الائتمان و اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه بالاستناد إلى مؤشرات التوازن المالي يكون كالاتي[1]:

- رأس مال العامل أكبر من احتياج رأس مال العامل أي أن الخزينة أكبر من 0: حزينة المؤسسة موجبة وبالتالي المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في أجالها المحددة، وعليه فإن محلل الائتمان يمكن أن يسجل نتيجة إيجابية تتجه نحو منح الائتمان.
- رأس مال العامل أقل من احتياج رأس مال العامل أي أن الخزينة أقل من 0: حزينة المؤسسة في هذه الحالة تسجل عجزا وستواجه صعوبات في تسديد استحقاقاتها في أجالها المحددة، وعليه فإن محلل الائتمان سيسجل نتيجة سلبية مبدئيا نحو قرار منح الائتمان.
- رأس مال العامل = احتياج رأس مال العامل أي أن الخزينة = 0: حزينة المؤسسة في حالتها المثلى وهي تدل على الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة والتحكم الجيد في سيولتها وعليه فإن محلل الائتمان يسجل نتيجة إيجابية تتجه نحو قرار منح الائتمان.

- **ثانيا: الأساليب الحديثة لتحليل المخاطر الائتمانية**

دفع ضعف فعالية الطرق الكلاسيكية في تقدير مخاطر القروض المصرفية بالبنوك إلى البحث عن طرق أخرى حديثة تكون أكثر دقة وأكثر فعالية في تقدير هذه المخاطر وأكثر جدارة في التخفيف من نسبة الخطأ في عملية منح القروض، ومن هذه الطرق ما يقوم على النماذج الاحصائية المبنية على التحليل الاحصائي ومنها ما يقوم على النماذج الذكية المبنية على الحواسب الالية.

* رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

** احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل + السلفات المصرفية).

*** الخزينة = رأس المال العامل - إحتياج رأس المال العامل.

[1]- نفس المرجع، 777

1- طريقة القرض التنقيطي:

تعرف على أنها طريقة تحليل احصائية تعمل على ربط مخاطرة عدم استرجاع القرض بسلم تنقيط وتعتمد هذه الطريقة في تطبيقها على ما يعرف بطريقة التحليل التمييزي والذي يعرف على أنه طريقة علمية تهدف إلى تصنيف العملاء في مختلف فئات مخاطر الائتمان حيث يستعمل التحليل التمييزي العوامل المسببة لمخاطر الائتمان في تشكيل مدخلاته. [1]

تعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية مقارنة بالطرق الكلاسيكية، حيث تتميز بانخفاض تكاليفها والسرعة في التنفيذ، إلا أنها تعاني من مشكلة الزمن بحيث بعد مرور مدة زمنية من الاستعمال تفقد دالة التنقيط فعاليتها وتصبح غير صالحة للاستعمال وهذا نتيجة للتغير في الوضعية الاقتصادية، حيث أن المعايير المستعملة في التصنيف يمكن أن تتغير مع الوقت.[2]

2- طريقة الانظمة الخبيرة:

ويمكن تعريفه على أنه برنامج مطور لقيادة التحاليل المالية بصفة ألية، حيث يحسن ويطور بصفة دائمة، وهدف الأنظمة الخبيرة هو توفير الذكاء الاصطناعي وتقريبه من الذكاء البشري، وهذا يعني أن خصائص النظم الخبيرة تتمثل في الخبرة والاستنتاج والعمق والاستنباط والتزود المستمر بالمعلومات من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل معينة، ومن الامثلة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي نجد: (Taxadvisor) في مجال المراجعة المحاسبية و (Finex) في مجال التحليل المالي، وبالتالي تجد أن نظام الخبرة بإمكانه أن يكون وسيلة مساعدة لحلول المشاكل التي تطرح على مستوى القروض البنكية.[3]

3- رجال القرض:

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم (CREDIT MEN) والذي يقصد به رجال أخصائيون في دراسة القروض البنكية يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتمادا على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية، بعدها يتم إعطاء وزن نسبي لهذه المتغيرات ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة طالبة للائتمان واتخاذ القرار المناسب بمنحها القرض أو رفضه. [4]

4- طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية:

وهي تقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري وكيفية أدائه، حيث تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السابقة واستعمالها لحل جديدة، ومن مزايا هذه الطريقة تتمثل في سهولة التطبيق، امكانية التعميم والقدرة على التلاؤم، ومن أهم عيوبها أنها تتطلب كفاءات خاصة ليست في متناول الجميع وكذلك لاستعمالها معطيات قديمة. [5]

---

[1]- نفس المرجع، ص 784.
[2]- نفس المرجع، ص 122.
[3]- سليم بن يوسف، نفس المرجع، ص- ص 12-13.
[4]- سليم بن يوسف، **أهمية ودور الطرق الاحصائية في إدارة مخاطر الاقراض في البنوك التجارية**، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، يومي 16 و17 أفريل، الاردن، 2007، ص09.
[5]- فخاري فاروق سعيدي يحيى، **نفس المرجع**، ص 785.

5- نموذج نقاط المخاطرة:[1]

وهو عبارة عن نموذج يهتم بتقييم المؤسسات وفقا لمجموعة من المعايير النوعية وذلك بتخصيص سلم تنقيط لكل معيار من المعايير المستخدمة يحدد من خلاله نقطة المؤسسة التي تكون مساوية لمجموع نقاط المعايير المستخدمة في التقييم.

وقد ظهر نموذج أو طريقة نقاط المخاطرة بعدما تبين أنه لا يمكن الاعتماد في عملية التنبؤ بظاهرة العجز على المؤشرات المالية فقط بل لا بد من تقييم العناصر النوعية الخاصة بالمؤسسة كعمر المؤسسة، شكلها القانوني، نوعية الزبائن، .... الخ ويتم إعداد هذا النموذج باتباع المراحل التالية:

- اختيار المعايير النوعية المستعملة في التحليل ويستند هذا الاختيار على عاملين هما: أهمية المعيار في تقييم المخاطرة ومدى توفر المعلومة وتكلفتها.
- إنشاء سلم التنقيط الخاص بهذه المعايير.
- حساب النقطة النهائية (N) الخاصة بكل مؤسسة حيث:

النقطة (N) = مجموع النقاط/عدد المعايير المدروسة

وفي الأخير يتم اتخاذ القرار بمنح القرض أو رفضه بناء على مقارنة هذه النقطة مع النقطة الفاصلة. [2]

الفرع الثالث: دور تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ القرار الائتماني

يكتسب تحليل المخاطر الائتمانية أهمية بالغة في اتخاذ القرار الائتماني وهذا من خلال تحقيق الأهداف الأتية:

- تقليل الخسائر الائتمانية: من الضروري أن يتم الإلمام بجميع المعطيات حول العميل وذلك من أجل التحقق من جدارته الائتمانية، وتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية الناتجة عن مخاطر عدم السداد إلى أدنى مستوياتها وفي حال نجاح البنك في تحقيق هذا الهدف فإنه يعمل على زيادة القيمة السوقية لأسهم البنك.
- تطوير القدرة التنبؤية وتحديث نماذج التنبؤ: مهما بلغت القدرة التنبؤية للمحلل الائتماني فإنه يبقى دائما مطالبا بتطويرها، وذلك من خلال إيجاد تركيبة للمتغيرات الكمية والكيفية المناسبة للتنبؤ بصفة دورية تبعا للمتغيرات المستمرة على الظروف السائدة.

وبشكل عام فقد حظيت عملية تحليل الائتمان بأهمية كبيرة وأصبحت ضرورة حتمية في حقل الإدارة المالية، لما لها من تأثيرات إيجابية على البيئة المصرفية في تقليل حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة فيها وكذا دورها الفعال في التنبؤ، إذ تعتبر مؤشرا للجهات المعنية من أجل التدخل والاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.[3]

---

[1]- عريوة محاد، زغبة طلال، **دور التحليل الانتماني في الحد من تغثر القروض في البنوك التجارية**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 2018/05، ص83.

[2]- سليم بن يوسف، نفس المرجع، ص12.

[3]- نفس المرجع، ص83.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة اللبنة الأساسية التي ينطلق منها كل باحث، وذلك من خلال معرفة الهدف منها بالإضافة الى المنهج ومجتمع الدراسة وفي الأخير نتائج التي خرجت بها، وهذا ما سنتطرق إليه ف ي الدراسات باللغة العربية والأجنبية. من خلال عرض عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، ثم مناقشتها ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

تم تقسيم الدراسات حسب اللغة إلى مجموعتين: دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

وتمثلت أهم الدراسات السابقة باللغة العربية فيما يلي:

1- دراسة فادي سيف بعنوان **مدى كفاءة المصارف الاسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي** دراسة حالة بنك سورية الدولي، 2016 [1]:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى كفاءة المصارف الاسلامية السورية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي من خلال دراسة حالة بنك سورية الدولي الاسلامي وذلك من خلال تشخيص واقع عملية منح الائتمان في البنك، بهدف التعرف على العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية منح الائتمان، وتحديد الاهمية النسبية لهذه العوامل، والكشف عن العوامل التي يتم اغفالها في عملية اتخاذ القرار الائتماني وذلك من خلال اختبار عملية منح الائتمان في البنك بنموذج جمع بين ثلاثة نماذج لمعايير منح الائتمان المصرفي والمعروفة بـ 5C s، 5P s، PRISM وقد تم الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي من خلال برنامج spss لعرض وتحليل النتائج وكذلك تم الاعتماد على منهجية التوثيق من خلال مراجعة السجلات الخاصة بالقوائم المالية، ومن اهم النتائج التي تم خلصت لها الدراسة يوجد للعوامل التالية (السمات الشخصية للعميل، القدرة، رأس المال، الضمانات، الظروف المحيطة، الغرض من الائتمان الادارة التوقع المستقبلي) دورا مهما في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في بنك سورية الدولي وتأتي الاهمية بالدرجة الاولى في عملية اتخاذ القرار الائتماني للضمانات ثم قدرة العميل ثم رأس المال ثم التوقع المستقبلي ثم السمات الشخصية للعميل، ثم الظروف المحيطة، ثم الادارة، ثم الغرض من الائتمان المطلوب.

[1]- فادي سيف، **مدى كفاءة المصارف الاسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي**، دراسة حالة بنك سورية الدولي، مذكرة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2016.

2- دراسة طارق فيلالي بعنوان **مدى اعتماد المصارف التجارية الاردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الاقراض** ، 2013. [1]

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء درجة اعتماد المصارف التجارية الاردنية على المعلومات الكمية والنوعية عند قيامها بعملية تحليل مخاطر الائتمان من أجل اتخاذ قرار سليم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من خلال توزيع 130 استبانة على موظفي دوائر الائتمان وادارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية العاملة في الاردن والتي بلغ عددها 22 بنكا، ثم تم اخضاع الاستبانات المسترجعة وعددها 114 إلى عملية التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (spss) حيث تم تطبيق أسلوب التحليل العاملي من أجل تقليص المتغيرات والوصول إلى مجموعة من المتغيرات الخاصة بعينة الدراسة كما تمت الاستعانة بالتحليل الوصفي وتحليل التباين لبلوغ الاهداف المسطرة.

خلصت الدراسة إلى: أن البنوك التجارية التي محل الدراسة تستخدم تحليل مخاطر القروض في عملية اتخاذ القرار الائتماني بدرجة عالية جدا، وأكدت الدراسة أهمية المعلومات النوعية أو الكمية في عملية تحليل مخاطر القروض على مستوى البنوك التجارية العاملة في الاردن، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة بين جنسية البنك ودرجة استخدام المعلومات النوعية والكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

3- دراسة محمود موسى بعنوان **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية** ، 2010.[2]

هدفت الدراسة إلى ابراز دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية كما هدفت إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك العاملة في فلسطين على هذه المعلومات في تحليلاتها الائتمانية قد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية ومدراء الفروع والمراقبين في البنوك التجارية في قطاع غزة والبالغ عددها 34 فرعا، حيث استخدم الباحث الاستبيان كأداة للدراسة، من خلال توزيع 102 استمارة تم تحليل وتفسير بياناتها بالاعتماد على المنهج التحليلي وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي spss .

توصل الباحث إلى نتائج أهمها أن المعلومات المحاسبية أهم المعلومات التي تستخدمها البنوك في اتخاذ القرارات الائتمانية فهي تساعد على التعرف مصادر التمويل والدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان كما تساعد على استنباط نسب مالية تحليلية للمركز المالي وبذلك فهي تساعد البنوك على ترشيد قراراتها الائتمانية.

[1]- طارق فيلالي، **مدى اعتماد المصارف التجارية الاردنية على تحليل مخاطر الانتمان فى اتخاذ قرارات الاقراض**، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد 07، جامعة الجيلالي اليابس، الجزائر، 2013.

[2]- محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد القرارات الائتمانية**، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2010.

4–دراسة مراد سالم الطلاع بعنوان **ادارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان** دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في قطاع غزة، 2010.[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية ادارة العملية التفاوضية وأثرها على اتخاذ القرار الائتماني لدى البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، والعوامل التي تؤثر على هذه العملية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، كما تم جمع البيانات من خلال استبيان تم تصميمه لهذا الغرض، حيث بلغ مجتمع الدراسة من 70 موظفا واداريا ما بين مدير فرع ونائب مدير وموظف ادارة وموظف ائتمان، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أن العملية التفاوضية تتأثر بالخصائص الديمغرافية لموظف الائتمان المفاوض والعميل والسياسة الائتمانية للبنك، وأن قدرة المفاوض الائتماني على تحليل البيانات المالية للعميل تعتبر من العوامل المهمة في نجاح العملية التفاوضية وترشيد القرار الائتماني.

5– دراسة بن شنة فاطمة بعنوان **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة** –دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، 2009.[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان والحد من تعثر القروض المصرفية، ومدى إمكانية تطبيق هذه الأدوات في البنوك الجزائرية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري وكل من أسلوب دراسة الحالة والاستبيان في الشق التطبيقي، وقد توصلت الدراسة إلى أن طبيعة نشاط المؤسسة وعمرها عاملان أساسيان في تحديد احتمال التعثر، وأن هناك إمكانية لتحديد احتمال تعثر العميل ومساهمة كل من البنك والعميل المقترض في حدوث التعثر.

6– دراسة إيمان أنجروا بعنوان **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي**– البنك السوري الصناعي نموذجا، 2007.[3]

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أهمية التحليل الائتماني في صنع القرار الائتماني في البنوك التجارية وتوضيح دوره في التقليل من المخاطر الائتمانية وقد تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى النسب الرئيسية المستخدمة في التحليل الائتماني للحكم على سلامة المركز المالي للعميل كما تطرقت إلى النماذج الرياضية التي من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بفشل العميل واحتمال تعثره كما قامت الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية على المصرف الصناعي السوري من أجل تقييم عمليات منح الائتمان في هذا المصرف، وقد اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري، وتوصلت إلى نتائج أهمها أن عدم الاعتماد على نظم موضوعية وفعالة لتصنيف مخاطر الائتمان وعدم الاهتمام بالتحليل الائتماني بالقدر اللازم والكافي يؤدي إلى تفاقم أزمة القروض المتعثرة.

---

[1]- مراد سالم الطلاع، **ادارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان**، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2010.

[2]- فاطمة بن شنة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة** ، رسالة ماجستير، مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

[3]- إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي**، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

7- دراسة خالد محمود الكحلوت بعنوان **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني** دراسة ميدانية على ا لم صارف العاملة بغزة، 2005 [1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، ومن أجل تحقيق ذلك فقد أجريت دراسة ميدانية على 71 مسؤول ائتماني، حيث اشتملت الدراسة على 15 بنكا مسجلة لدى سلطة النقد في قطاع غزة حتى عام 2003، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة تم تصميمها خصيصا لخدمة هدف الدراسة شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل قياس درجة الاعتماد على التحليل المالي والعوامل المؤثرة في ذلك، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS لمعالجة البيانات وايجاد العلاقات بين المتغيرات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن كل محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على الائتمان، ولكن الغالبية العظمى منهم لا يستخدمون التحليل الائتماني، كما أنه لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني.

الفرع الثاني: الدراسات باللغات الاجنبية

وتمثلت أهم الدراسات السابقة باللغات الاجنبية فيما يلي:

1- Daniela Feschijan، Analysis of the credit of bank loan applicants economie organization، ، 2008 [2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية الجدارة الائتمانية التي هي غاية في الاهمية عند اتخاذ قرارات منح القروض، فقد قام الباحث بدراسة نظرية سرد فيها نموذجا لتحليل الجدارة الائتمانية للمقترض من خلال تقديم اهم العناصر الاساسية للتحليل من أهمها العوامل والشروط التي يمكن أن تؤثر في سداد الائتمان في الوقت المناسب ومراحل تحليل الائتمان وذلك من خلال موثوقية ومصداقية كافية من المعلومات التي يتم جمعها عن الوضع المالي والظروف المحيطة بالمقترض.

وأكد الباحث من خلال هذه الدراسة أنه يمكن استخدام المعلومات المحاسبية عند تحليل الجدارة الائتمانية فقد أشار إلى مجموعة من المعلومات المحاسبية اللازمة لاحتياجات الائتمان أهمها الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية وجدول

[1]- خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**، دراسة ميدانية على المصارف العاملة بغزة، ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2005.

[2] - Daniela Feschijan، **Analysis of the credit of bank Loan applicants economie organization**، Bulgaria، 2008.

التغيرات في حقوق المساهمين وتقارير التدقيق عن الوضع المالي للمؤسسة وفي الاخير توصل الباحث إلى أن الهدف الاساسي من تحليل الائتمان هو توفر المعلومات الكافية حول تعهد الائتمان ومستوى المخاطر، واعتماد التدابير الكافية للحماية من مخاطر الائتمان أو لا بد من اتخاذ التدابير الوقائية.

Danos, and others **The use of accounting information in a bank lending decisions** 2004[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المعلومات المحاسبية في تنفيذ عملية الاقراض، طبقت الدراسة باستخدام حالات اقراض واقعية في بيئة تجريبية في بريطانيا عن طريق دراسة حالة في البنوك التجارية ، وتشير النتائج إلى أن موظف التسهيلات في قسم القروض قد يصل إلى مستوى عال من الثقة لمنح القروض في مرحلة متقدمة في حال توفرت له المعلومات المحاسبية الصحيحة والدقيقة بالإضافة إلى معلومات وبيانات أخرى، وفي أثناء تنفيذ عملية الإقراض فإن المعلومات المحاسبية وغيرها كالعوامل المتعلقة بخطط الشركة المالية قد تزيد من ثقة المؤسسة مانحة الائتمان بمنح القروض أو نقل هذه الثقة، وبناء عليه كلما كانت هذه المعلومات دقيقة ومتوفرة في الوقت المناسب فإن المؤسسة المصرفية تكون قادرة على اتخاذ قرار بمنح القرض الائتماني أو عدمه بناءا على هذه القاعدة من المعلومات المحاسبية المتوفرة.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

حيث سنتناول في هذا المطلب لمناقشة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.

الفرع الأول: أوجه التشابه

يتضح من خلال الدراسات السابقة أنها تتفق مع الدراسة الحالية من حيث الهدف والمتمثل في كيفية ترشيد منح الائتمان وضرورة استخدام الطرق العلمية في تحليل اتخاذ القرار الائتماني، كما أن أغلب الدراسات استخدمت منهجا وصفيا تحليليا.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية من حيث المكان والزمان حيث أجريت الدراسة الحالية في الجزائر سنة 2020 أما الدراسات السابقة فقد أجريت في دول مختلفة منها العربية والأجنبية وخلال فترات زمنية مختلفة، كما نجد الاختلاف مع دراسة فادي سيف من حيث عينة الدراسة حيث كانت على المصارف الاسلامية العاملة في سوريا، وكان كذلك الاختلاف من حيث طريقة معالجة المعطيات في الدراسة الميدانية فمنها من يعتمد على برنامج SPSS ومنها من تستخدم تحليل الميزانيات وحساب

[1] - Dos, and others **The use of accounting information in a bank lending decisions** 2004

المؤشرات كما نرى أن كل دراسة مختلفة عن الأخرى في جانب معين وبالتالي نجد كل دراسة لها نتائجها الخاصة بها ومرتبطة بموضوع الدراسة.

وبالنسبة لدراستنا التي تدور حول مدى اعتماد البنوك التجارية على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ القرار الائتماني حيث قمنا بإعداد استبيان لمجموعة من البنوك الناشطة بولاية ورقلة، وسنعتمد في تحليلنا لمعالجة النتائج المتحصل عليها بإخضاعها إلى عملية التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss للوصول إلى مدى صحة أو نفي فرضيات، أما ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة فقد ركزت على دور تحليل المخاطر الائتمانية في منح الائتمان دون التطرق للمخاطر الاخرى وهذا لما لها من تأثير على اتخاذ القرار الائتماني السليم.

.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالأسس النظرية لتحليل المخاطر الائتمانية ودورها في اتخاذ القرار الائتماني، وذلك من خلال التطرق لمفاهيم أساسية حول منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، والذي يعتبر الوظيفة الأساسية لهذه الأخيرة، لذلك وجب على البنوك أن تسعى بشتى الطرق والوسائل إلى تحقيق الكفاءة والفعالية عند أدائها لهذه الوظيفة وذلك لضمان حسن توظيف واستثمار مواردها المالية المتاحة والتقليل من مخاطر تعثر القروض المصرفية خاصة أن هذه المخاطر أصبحت لازمة من لوازم النشاط الائتماني لهذه البنوك.

كما تطرقنا أيضا إلى تحليل المخاطر الائتمانية والتي لها أهمية كبيرة في البنوك التجارية كما تلعب دورا أساسيا في ترشيد قرار منح القروض في هذه البنوك، حيث يساعد هذا التحليل بمختلف أساليبه على دراسة الوضع المالي للمؤسسات المقترضة وتقييم قدرة المؤسسات على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل القرض وفوائده، ثم التطرق إلى عرض الدراسات السابقة في الموضوع باللغتين العربية والأجنبية مع مناقشتها ومقارنتها بالدراسة الحالية.

.

الفصل الثاني: دراسة استبيانية لتحليل المخاطر الائتمانية

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصل السابق الأدبيات النظرية والتطبيقية والمتعلقة بالمخاطر الائتمانية ودورها في اتخاذ القرار الائتماني وكذا الدراسات السابقة والتي لها صلة بالدراسة الحالية، فقد خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية التي تهدف إلى التعرف على العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني لدى البنوك محل الدراسة، إضافة إلى التعرف على أهم تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية المستعملة في هذه البنوك ودورها في اتخاذ القرار الائتماني.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول سنقوم فيه بعرض الطريقة والأدوات المستخدمة، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا المبحث وصفا لمجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، واختبار صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفا لبعض الاجراءات التي تمت في اختبار أدوات الدراسة وتطبيقها.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

لكل بحث طريقة دراسة معينة يتم الاعتماد عليها وتختلف هذه الأخيرة من بحث إلى اخر وذلك حسب طبيعة الدراسة، لهذا تم تلخيص الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية من خلال هذا المطلب ويكون ذلك كالتالي:

الفرع الأول: منهج الدراسة الميدانية

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة ،تم الاعتماد في الجزء الأول من هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال إجراء المسح المكتبي، والاطلاع على الدراسات والبحوث المرتبطة بموضوع الدراسة، أما في الجزء الثاني فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، وذلك من خلال تصميم استبانة لأغراض هذه الدراسة وتوجيهها إلى عينة من الموظفين في عدد من البنوك العاملة بالجزائر، ولتحليل إجابات الاستبيان واختبار الفرضيات، اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية المتمثلة في الإحصاء الوصفي والانحدار البسيط وذلك باستعمال برامج حزمة التحليل الإحصائي SPSS الإصدار 25.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الجزائرية العاملة بالجزائر، أما عينة الدراسة فقد تمثلت في عدد من وكالات البنوك التجارية متعددة العاملة بولاية ورقلة وعددها 08 وهي كالتالي:

- بنك التنمية المحلية BDL
- البنك الوطني الجزائري BNA
- بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية BADR
- سوسييتي جنيرال الجزائر SGA
- القرض الشعبي الجزائري CPA
- بنك الخليج العربي AGB
- البنك الخارجي الجزائري BEA
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك – CNEP

كما يتكون أفراد العينة من مسؤولي الائتمان: المدير، نائب المدير، وموظفين مكلفين بالائتمان وموظفين عاملين بأقسام أخرى، ولقد قمنا بتوزيع 60 استمارة، حيث اعتمدنا على التسليم المباشر للاستبيان، وقد تم استرجاع 58 منها كانت كلها مقبولة. والجدول التالي يوضح عدد المستجوبين:

الجدول رقم (1.2): الاحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة%
عدد الاستبيانات الموزعة	60	100
عدد الاستبيانات غير المسترجعة	02	3.34
عدد الاستبيانات الملغية	0	00
عدد الاستبيانات الصالحة	**58**	**96.66**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على استمارات الاستبيان.

الفرع الثالث: التحليل الإحصائي لتوزيع عينة الدراسة حسب خصائص العينة الديمغرافية

سنستعرض من خلال هذا الفرع لتوزيع المعطيات الديمغرافية التي وردت في الاستبيان والمتمثلة فيما يلي:

1- الجنس:

جدول رقم (2 .2) توزيع المستجوبين حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة%
ذكر	43	74.1
أنثى	15	25.9
المجموع	**58**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25

نلاحظ من خلال الجدول (**2. 2**) أن مجتمع الموظفين العاملين في البنوك بمدينة ورقلة معظمه من الذكور، فبلغت النسبة 74.1% من إجمالي مجتمع الدراسة، أما نسبة الإناث فبلغت 25.9 **%** مما يعني أن الإناث نسبتهن قليلة بالنسبة للذكور، وهذا ما يعكس واقع المؤسسات الجزائرية التي يعمل فيها الذكور بنسبة أكبر من نسبة الإناث عادة.

2- السن:

جدول رقم (2 .3) توزيع المستجوبين حسب السن

السن	التكرار	النسبة %
من 20-30 سنة	10	17.25
من 31-40 سنة	27	46.55
من 41-50 سنة	15	25.86
أكثر من 50 سنة	6	10.34
المجموع	**58**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS

يوضح الجدول رقم (**2 .3**) أعلاه أن أفراد عينة الدراسة الذين أعمارهم تزيد عن 40 سنة يمثلون 36.2% وهذا يبين أن الموظفين الذين يتولون المناصب التي لها علاقة بدراسة طلبات منح الائتمان ومتابعتها هم من يتمتع بالخبرة الطويلة في البنوك بينما الموظفون متوسطي الخبرة والذين تتراوح أعمارهم ما بين 31 سنة و40 سنة فيمثلون نسبة 46.55 %، أما الموظفين الذين ليست لديهم خبرة وحديثي العهد بالبنوك فيمثلون سوى نسبة 17.25 %.

3- المؤهل العلمي:

جدول رقم (2 .4) توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة%
ماجستير	02	3.4
ماستر	13	22.4
ليسانس	38	65.5
دبلوم اخر	5	8.6
المجموع	**58**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25.

من خلال الجدول رقم (**2 .4**) نلاحظ أن نسبة 65.5% من المجموع الكلي للعينة متحصلة على شهادة ليسانس ومعظمها في تخصص المالية والبنوك وهذا يدل على تلائم طبيعة العمل مع تخصص الموظفين، أما بالنسبة لشهادة الماستر فنسبتها 22.4 % ، وبالنسبة لشهادة الماجستير فنسبتها 3.4 % وهذا يؤكد أن من يتخذ القرارات ومن يتولى دراسة طلبات الائتمان ومتابعتها هم من الموظفين الذين يتمتعون بمستوى ثقافي وتكوين عالي، إذ يمثلون في المجموع ما نسبته أكثر من 90 %.

4- الوظيفة:

جدول رقم (2 .5) توزيع المستجوبين حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة%
مدير	03	5.2
نائب مدير	02	3.4
موظف الائتمان	45	77.6
أخرى	8	13.8
المجموع	**58**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25.

من خلال الجدول رقم (**2 .5**) نلاحظ أن نسبة 77.6 %من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي موظف ائتمان، ونسبة 05.2 % مسماهم الوظيفي مدير، نسبة 03.4 % مسماهم الوظيفي نائب مدير، ونسبة 13.8 % يشتغلون في مصالح متعددة في البنوك محل الدراسة، مما يدل على أن الذين تم استجواهم ممن لهم علاقة مباشرة بإدارة الائتمان في البنوك محل الدراسة.

5- **سنوات الخبرة:**

جدول رقم (2 .6) توزيع المستجوبين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة%
أقل من 05 سنوات	03	5.2
05-10 سنوات	12	20.7
أكثر من 10 سنوات	43	74.1
المجموع	**58**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25.

من خلال الجدول (**2 .6**) أعلاه نلاحظ أن نسبة 74.1 %من الموظفين داخل البنك لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات وهذا يدل على الأقدمية في مجال العمل مما يساعدهم على اتخاذ القرار الائتماني الرشيد، أي أن العاملين في إدارة الائتمان في البنوك محل الدراسة ممن يتمتعون بالخبرة اللازمة في دراسة طلبات منح الائتمان ومتابعتها، ثم تليها نسبة 20.7 %التي تخص الأفراد التي قدرت سنوات خبرتهم من 05-10 سنوات، وفي الأخير نجد نسبة 5.2 %للعمال ذوي الخبرة أقل من 05 سنوات.

6- البنك المستخدم:

جدول رقم (2 .7) توزيع المستجوبين حسب البنك المستخدم

البنوك	التكرارات	النسبة%
BNA	13	22.4
CPA	08	13.8
BEA	07	12.1
BDL	07	12.1
AGB	05	8.6
SGA	05	8.6
BADR	08	13.8
CNEP	05	8.6
المجموع	**58**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25.

من خلال الجدول رقم (**2 .7**) نلاحظ أن نسبة 22.4% من المجموع الكلي للعينات كانت خاصة ببنك BNA نظرا لكثرة فروعه في الولاية، ثم تليها نسبة كل من CPA وBADR والتي تقدر بـ 13.8، وبعدها BDLوBEA بنسبة 12.1% أما النسبة الأخيرة % 8.6 فكانت من نصيب البنوك: AGB، SGA وCNEP.

المطلب الثاني: متغيرات وأداة الدراسة

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

من خلال طبيعة الموضوع وإشكالية الدراسة التي كان تمحورها حول تحليل المخاطر الائتمانية وقرار منح الائتمان تم تحديد المتغيرين كالتالي:

- **المتغير المستقل**: تحليل المخاطر الائتمانية والتي يتم قياسها عن طريق المحور الثاني.
- **المتغير التابع**: قرار منح الائتمان والتي يتم قياسها عن طريق المحور الأول.

الفرع الثاني: أداة الدراسة

1- تصميم الاستبانة:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة الحالي فقد تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال استبانة كأداة رئيسية للبحث، تم تصميمها خصيصا لهذا الغرض وقد شملت الاستبانة على عدد من العبارات تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها للإجابة عنها من قبل المبحوثين ولقد قسمت الاستبانة إلى جزئين رئيسيين كما يلي:

- الجزء الأول: حول المعلومات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.
- الجزء الثاني يضم محورين: المحور الأول يتناول العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح الائتمان في البنك، أما المحور الثاني فيضم العبارات المتعلقة بمدى اعتماد البنوك على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان.

وقد تم استخدام مقياس ليكارث الثلاثي الذي يعتمد على العبارات التقييمية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8.2): المتوسط المرجح حسب توزيع مقياس ليكارث

	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3
مجال المتوسط	من 1 الى 1.66	من 1.67 الى 2.33	من 2.34 الى 3

المصدر: من إعداد الطالبة.

2- صدق وثبات الاستبانة:

قصد دراسة مدى ثبات وجاهزية أسئلة الاستبيان المقترحة لمعالجة إشكالية المطروحة، فقد تم في البداية عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة وذلك للتأكد من وضوح الفقرات ودقة صياغتها وصلاحيتها ومدى توفرها على خصائص الصدق والثبات.

وبهدف قياس ثبات الاتساق الداخلي للاستبيان تم الاعتماد على معامل ألفاكرونباخ وتم حساب هذا المعامل لفقرات الاستبيان بشكل جزئي وإجمالي ولقياس الصدق هو الجذر التربيعي للمعامل ألفا كرونباخ، والجدول الموالي يوضح بالتفصيل قيمة كل من معاملي الثبات والصدق الكلية الاستبيان والجزئية للمحاور الرئيسية:

الجدول رقم (2 .9): نتائج معامل ألفاكرونباخ للاستبيان

المحاور	عدد الفقرات	ألفا	الصدق
المحور الرئيسي الأول	24	0.771	0.878
المحور الرئيسي الثاني	12	0.669	0.817
الاستبيان كل	**36**	**0.830**	**0.911**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجاتSPSS

بناءا على معطيات الجدول رقم (**2–9**) نلاحظ ان معامل ألفاكرومباخ الإجمالي للاستبيان بلغ 83 % وهي نسبة أكبر من المقبولة والمقدرة ب 60 % وهذا ما يعكس صدق وثبات الاستبيان وجاهزيته للدراسة والتحليل.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها واختبار الفرضيات

يشمل هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يتعلق بعرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها، وفي المطلب الثاني سنحاول اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

نقوم في هذا المطلب بعرض النتائج المتوصل إليها وهذا بعد إعداد الاستبيان وتجميع البيانات من البنوك التجارية محل الدراسة بمدينة ورقلة، اعتمدت الطالبة على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS V 25) لمعالجة معطيات الاستبيان وتحليلها ومناقشتها بهدف الوصول الى نتائج دقيقة وذلك باستخدام عديد من المؤشرات الإحصائية مثل، التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الانحدار.

الفرع الأول: التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان للمحور الأول.

1– العوامل المتعلقة بشخصية العميل:

بالاعتماد على الاستبيان ومخرجات SPSS تم تلخيص أراء أفراد العينة حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان والمتعلقة بشخصية العميل في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2 .10): تحليل فقرات العوامل المتعلقة بالعميل

	العوامل المتعلقة بشخصية العميل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
01	توثر العلاقات الشخصية القائمة بين إدارة الائتمان والعميل على منح الائتمان له.	1.60	.877	06	غير موافق
02	تعتبر سمعة العميل طالب الائتمان من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان أو رفضه.	2.53	0.799	02	موافق
03	يهتم البنك بالعوامل المميزة لشخصية العميل مثل المركز الوظيفي وغيرها من العوامل الشخصية عند منح الائتمان.	2.34	0.846	04	موافق
04	يهتم البنك بالعوامل المميزة لشخصية العميل مثل درجة الثقافة وغيرها من العوامل الشخصية عند منح الائتمان.	2.5	0.914	05	موافق
05	يهتم البنك بجمع المعلومات عن العميل من حيث وضعه الشخصي وأخلاقياته وسلوكه ووضعه العائلي.	2.36	0.831	03	موافق
06	تقوم إدارة الائتمان في البنك بالكشف عن مؤسسة العميل وحسابه لدى المصارف الأخرى.	2.65	0.799	01	موافق
	كل الفقرات	**2.40**	**0.844**		**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25.

يتضح من الجدول رقم (**2_10**) أن إجابات الأفراد حول فقرات العوامل المتعلقة بشخصية العميل تتراوح المتوسطات الحسابية فيها ما بين 1.60 و2.55 وحقق هذا الفرع من المحور الأول متوسطا حسابيا قدره 2.40، وحسب مقياس ليكارت فإن هذا المتوسط الحسابي يشير إلى ارتفاع مستوى الأهمية لهذا المحور الفرعي، وقد جاءت فقرة رقم 06 من الجدول في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يبلغ 2.65 وانحراف معياري 0.799 وهي تعكس الأهمية التي توليها البنوك بالكشف عن مؤسسة العميل وحسابه لدى المصارف الأخرى.

ومن خلال الجدول كذلك نلاحظ كذلك أن معظم فقرات هذا المحور الفرعي سجلت متوسطات حسابية مرتفعة وهذا ما +يعكس أهمية دراسة العوامل المتعلقة بالعميل من طرف البنوك، كما نلاحظ فقرة رقم 01 من الجدول حصلت أقل نسبة من الاجابات، حيث بلغ متوسطها 1.60 وانحراف معياري يقدر بـ 0.877 وهذا يعني أن موافقة أفراد عينة الدراسة كانت منخفضة، حيث يتضح لنا أن أغلبية البنوك التجارية لا تؤثر عليها العلاقات الشخصية القائمة بين إدارة الائتمان والعميل عند منح الائتمان مما يدل على أن البنوك نادرا ما تستخدم هذا عند منح الائتمان للعملاء، وهذا يعني أن منح عملية الائتمان المصرفي موضوعية وبعيدة عن العلاقات الشخصية بين العميل وإدارة الائتمان عند منح الائتمان له.

وعليه يمكن القول إن العوامل المتعلقة بشخصية العميل لها أهمية بالغة ودور كبير في عملية اتخاذ وترشيد القرار الائتماني من طرف البنوك.

2- العوامل المتعلقة بالمركز المالي للمقترض:

بالاعتماد على الاستبيان ومخرجات SPSS تم تلخيص أراء أفراد العينة حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان والمتعلقة بالمركز المالي للمقترض في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2 .11): تحليل فقرات العوامل المتعلقة بتحليل المركز المالي للمقترض

	العوامل المتعلقة بالمركز المالي للمقترض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
01	هناك نظام معتمد لتقييم مخاطر القروض	2.62	0.721	02	موافق
02	يستعين البنك بخبراء ربما محاسبين قانونيين لتحليل القوائم المالية لطالبي الائتمان	2.17	0.901	06	غير موافق
03	يطلب البنك معلومات مالية عن المؤسسة او الشركة طالبة الائتمان	2.90	0.360	01	موافق
04	يستخدم البنك نماذج المعايير الائتمانية مثل 5p التي تستخدم في التحليل الائتماني	2.53	0.821	04	موافق
05	يستخدم البنك نماذج المعايير الائتمانية مثل 5c التي تستخدم في التحليل الائتماني	2.53	0.777	04	موافق
06	يستخدم البنك نماذج المعايير الائتمانية مثل prismالتي تستخدم في التحليل الائتماني	2.60	0.771	03	موافق
	كل الفقرات	**2.55**	**0.725**	/	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25.

من خلال الجدول رقم (**2 .11**) يتبين لنا أن فقرة رقم 03 **يطلب البنك معلومات مالية عن المؤسسة أو الشركة طالبة الائتمان** حصلت على الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره 2.90 وانحراف معياري قدره 0.360، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة عالية جدا وهذا يدل على أهمية المعلومات المالية في منح الائتمان لدى جميع البنوك.

كما جاءت الفقرات 04 و05 و06 وهي متعلقة بنماذج المعايير الائتمانية التي تستخدم في عملية التحليل الائتماني حيث كانت متوسطاتها 2.50، 2.07 و2.18 على التوالي وانحرافات معيارية تقدر بـ 0.879، 0.814 و0.876 كذلك على التوالي مما يبرز أهمية هذه المعايير في منح الائتمان.

لكن من جهة أخرى سجلت الفقرة رقم 02 المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 2.17 وانحراف معياري 0.901 مما يدل على البنوك محل الدراسة لا تهتم كثيرا بالاستعانة بخبراء ربما محاسبين قانونيين لتحليل القوائم المالية لطالبي الائتمان.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات العوامل المتعلقة بالمركز المالي للعميل2.55 وانحراف معياري 0.725 مما يدل على تركز الإجابات وعدم تشتتها وهذا يعني أهميتها لدى البنوك.

3- العوامل المتعلقة بالبنك:

بالاعتماد على الاستبيان ومخرجات SPSS تم تلخيص أراء أفراد العينة حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان والمتعلقة بالبنك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2 .12) تحليل فقرات العوامل المتعلقة بالبنك

	العوامل المتعلقة بالبنك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
01	عند منح ائتمان يؤخذ بعين الاعتبار العائد والمخاطرة لهذا الائتمان	2.60	0.793	03	موافق
02	يتم تحديد سعر الفائدة على كل عملية ائتمان لوحدها بناء على درجة المخاطرة المرتبطة بها	2.14	0.924	06	محايد
03	يحدد البنك سقف معين للائتمان الممنوح للعملاء ولا يتم تجاوزه	2.33	0.866	05	موافق
04	يقوم البنك بإجراء مقابلات مع طالبي الائتمان لكي يتم التعرف على الغرض من الائتمان	2.71	0.680	02	موافق
05	يسعى البنك لتقليل من درجة مخاطرة الائتمان من خلال عدم تركيز توظيف الائتمان في عدد محدود من العملاء	1.81	0.888	07	محايد
06	يوجد في البنك إدارة متخصصة ومسؤولة عن منح الائتمان ومتابعة تحصيلها	2.98	0.131	01	موافق
07	يقوم البنك بزيارات ميدانية للعميل للتعرف على أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية	2.60	0.771	03	موافق
	كل الفقرات	**2.45**	**0.721**	/	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25

من الجدول رقم (**2 .12**) يمكن أن نستخلص أن فقرات المحور الفرعي العوامل المتعلقة للبنك متوسطها الحسابي يتراوح ما بين 2.98 و1.81 وانحراف معياري ما بين 1.81 و2.98، وقد بلغ المتوسط الحسابي للقفرة الأولى 2.60 وانحراف معياري 0.793 أي موافقة أفراد عينة الدراسة عليها أي أن البنوك عند منح الائتمان يؤخذ بعين الاعتبار العائد والمخاطرة وهذا لتجنب البنوك الوقوع في خسائر ومن أجل اتخاذ قرار سليم.

في حين نجد الفقرة رقم 02 حيث كان متوسطها الحسابي 2.14 وانحراف معياري يقدر بـ 0.924 وهذا يدل على أن موافقة أفراد عينة الدراسة على تحديد سعر الفائدة على كل عملية ائتمان لوحدها بناء على درجة المخاطرة المرتبطة بها كانت منخفضة، وإنما يتم تحديد سعر الفائدة على حسب نوع الائتمان المطلوب أي قصير أو طويل الأجل، وكذلك هو الحال بالنسبة للفقرة رقم 05 بمتوسط حسابي 1.81 وانحراف معياري 0.888 ويرجع ذلك أن البنوك يركزون توظيف الائتمان في عدد محدود من العملاء، لذلك يجب عليها أن تمنح الائتمان للعملاء الذين تضع فيهم ثقة كبيرة وتضمن استرجاع الائتمان مع الفوائد.

وبخصوص الفقرة رقم 04 حيث وقعت في المجال الإيجابي حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.71 وانحراف معياري 0.680 مما يؤكد قيام البنك بإجراء مقابلات مع طالبي الائتمان لكي يتم التعرف على الغرض من الائتمان، ونفسر هذا بأن هذه الخطوة المتمثلة في إجراء المقابلات مع العملاء منصوص عليها في سياسة المصرف والقواعد المنظمة للعمل المصرفي.

وقد جاءت الفقرة رقم 06 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع جدا قدر بـ 2.98 وانحراف معياري 0.131 أي موافقة معظم البنوك محل الدراسة على وجود إدارة متخصصة ومسؤولة عن منح الائتمان ومتابعة تحصيله لدى البنوك مما يساعدها في الدراسة الائتمانية للقروض واتخاذ القرار المناسب وكذا متابعة والتحصيل وهذا لتجنب التعثر والفشل المالي.

وفيما يتعلق بالفقرة رقم 07 والتي تنص على القيام بزيارات ميدانية للعميل للتعرف على أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية فقد بلغ متوسطها الحسابي 2.60 وانحراف معياري 0.771 وهذا ما يؤكد أن أغلبية هذه البنوك تقوم بهذا الإجراء لتتأكد من مدى مطابقة ما جاء في طلب الائتمان العميل مع الواقع.

واستنادا لما تطرقنا له نستنتج أن دراسة الوضع المالي للعميل تعد من العوامل الأساسية التي يقوم البنك بدراستها قبل اتخاذ القرار الائتماني.

4- العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان:

بالاعتماد على الاستبيان ومخرجات SPSS تم تلخيص أراء أفراد العينة حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان والمتعلقة بموضوع الائتمان في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2 .13) تحليل فقرات العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان

	العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
01	يتأكد البنك من مدى مناسبة قيمة الائتمان المطلوب والغرض منه	2.79	0.614	02	موافق
02	يتأكد البنك من مصدر سداد العميل	2.81	0.545	01	موافق
03	يقوم البنك بإعداد برنامج السداد وفق لإمكانيات العميل	2.62	0.721	05	موافق
04	يتأكد البنك من أن الائتمان المقدم للمقترض يستخدم في الغرض المحدد له	2.72	0.670	03	موافق
05	يقوم البنك بتأكد من أن الائتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها البنك طبقا لسياسته التي يعمل وفقها	2.72	0.643	03	موافق
	كل الفقرات	**2.73**	**0.638**	/	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25

من خلال الجدول رقم (**2 .13**) نلاحظ أن جميع المتوسطات للعناصر المدروسة تفوق القيمة 2 والتي تمثل متوسط المقياس، وهذا يعني أن جميع المستجوبين يتفقون على أغلب العبارات التي تعبر عن أهمية العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان في اتخاذ القرار الائتماني، حيث كانت المتوسطات تتراوح ما بين 2.62 و2.81 والانحراف المعياري ما بين 0.545 و0.721.

حيث في الفقرة 01 بلغ المتوسط الحسابي 2.79 والانحراف معياري 0.614 مما يدل على أن البنك يتأكد من مدى مناسبة الائتمان المطلوب والغرض منه وهذا راجع إلى الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية التي يجريها البنك قبل منح الائتمان، أما بخصوص الفقرة 02 فقد بلغ المتوسط الحسابي 2.81 والانحراف معياري 0.545 أي أن البنوك محل الدراسة تتأكد من

مصدر سداد العميل وهذا لأهميتها لكي تضمن الائتمان في حال تعثر العميل عن السداد، وفي الفقرة ا03 بلغ المتوسط الحسابي 2.62 والانحراف معياري 0.721 أي أن أغلبية البنوك محل الدراسة تقوم بإعداد برنامج للسداد وفقا لإمكانيات العميل مما يدل

على أنها تراعي إمكانيات العميل كي تسترجع قيمة الائتمان الممنوح بالطريقة التي تراها مناسبة، وفي الفقرة 04 بلغ متوسطها الحسابي 2.72 وانحرافها المعياري 0.670 والتي تنص على تأكد البنك من أن الائتمان المقدم للمقترض يستخدم في الغرض المحدد له، وهذا يعني أن هذه البنوك تقوم بمتابعة الائتمان المقدم للعملاء، أما في الفقرة 05 والأخيرة بلغ متوسطها الحسابي 2.72 وانحرافها المعياري 0.643 مما يدل على أن أغلب البنوك محل الدراسة تحترم وتطبق السياسة المكتوبة التي تعمل وفقها.

وبصفة عامة فقد بلغ المتوسط لجميع الفقرات 2.73 وانحراف معياري قدر بـ 0.643 مما يعني أن أفراد العينة المبحوثة يوافقون على أن موضوع الائتمان من أهم العوامل المؤثرة في القرار الائتماني.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان للمحور الثاني

1- اعتماد البنك على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان

بالاعتماد على الاستبيان ومخرجات SPSS تم تلخيص أراء أفراد العينة حول اعتماد البنك على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2 .14): تحليل فقرات اعتماد البنك على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان

	اعتماد البنك على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
01	يقوم البنك باستخدام اسلوب التحليل المالي التقليدي بواسطة النسب المالية	2.86	0.476	01	موافق
02	يعتمد البنك على أسلوب التحليل المالي التقليدي بمؤشرات التوازن المالي	2.52	0.843	02	موافق
03	يعتمد البنك على نموذج القرض التنقيطي	2.45	0.882	03	موافق
04	يعتمد البنك على نموذج رجال القرض	1.74	0.890	04	محايد
05	يقوم البنك باستخدام اسلوب نموذج نقاط المخاطرة	1.12	0.462	07	غير موافق
06	يقوم البنك باستخدام اسلوب نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية	1.43	0.752	06	غير موافق

07	يعتمد البنك على نموذج الأنظمة الخبيرة	1.66	0.947	05	غير موافق
كل الفقرات		**1.94**	**0.750**	/	**محايد**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25 .

من خلال الجدول رقم (**2 .14**) نلاحظ ارتفاع المتوسطات الحسابية بالنسبة لأدوات التحليل الائتماني التقليدي حيث بلغ 2.86 بواسطة النسب المالية و 2.52 بواسطة مؤشرات التوازن المالي 2.45 ، بانحراف معياري يقدر بـ 0.476، 0.843 على التوالي مما يدل على أن البنوك التجارية العاملة في الجزائر تعتمد بدرجة عالية على عملية التحليل المالي لغرض الائتمان، وذلك باعتباره القاعدة المبدئية الأساسية في تقييم الجدارة الائتمانية للعميل طالب الائتمان، ونلاحظ كذلك أن المتوسط الحسابي لنموذج القرض التنقيطي يقع في المجال الايجابي حيث قدر بـ 2.45 وانحراف معياري 0.882 ، في حين أن معظم أدوات التحليل الائتماني الحديثة فقد كانت متوسطاتها الحسابية منخفضة تتراوح ما بين 1.12 و1.74 مما يدل على أن البنوك التجارية محل الدراسة لا تستخدم كل النماذج الحديثة في عملية تحليل المخاطر الائتمانية خصوصا في البنوك العمومية ويفسر هذا التدني في عدم استخدام التقنيات الحديثة إلى عدم عصرنة الجهاز البنكي الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال تحليل المخاطر البنكية، وهذا ما يفسر وقوع حالات كثيرة من التعثر البنكي وحالات العجز عن السداد خاصة تلك القروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب، وبالمقابل نجد أن هناك بعض التقنيات الحديثة لم تسجل إلا عند المهنيين أو العاملين في البنوك الخاصة.

2- اتخاذ القرار الائتماني بناءا على نتائج تحليل المخاطر الائتمانية

بالاعتماد على الاستبيان ومخرجات SPSS تم تلخيص أراء أفراد العينة حول اتخاذ القرار الائتماني بناءا على نتائج تحليل المخاطر الائتمانية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2 .15): تحليل فقرات اتخاذ القرار الائتماني بناءا على نتائج تحليل المخاطر الائتمانية

	اتخاذ القرار الائتماني بناءا على نتائج تحليل المخاطر الائتمانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
01	يمنح الائتمان لصالح العميل الذي تتوفر فيه الشروط الائتمانية وفق المعايير المتعارف عليها	2.78	0.594	03	موافق
02	يزيد تحليل المخاطر الائتمانية من دقة القرارات الائتمانية المتخذة من طرف البنك	2.93	0.368	01	موافق
03	يساعد تحليل المخاطر الائتمانية على اختيار أساليب محددة لمنح الائتمان	2.72	0.696	04	موافق
04	يؤثر تحليل المخاطر الائتمانية إيجابيا على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني	2.86	0.437	02	موافق
05	تؤثر أدوات التحليل الائتماني على القدرة التنبؤية للبنك	2.45	0.882	05	موافق
	كل الفقرات	**2.74**	**0.595**	/	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25

يبين الجدول رقم (**2 .15**) إجابات الأفراد حول فقرات اتخاذ القرار الائتماني بناء على نتائج تحليل المخاطر الائتمانية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين 2.93 و2.45 والانحرافات المعيارية ما بين 0.368 و0.882، وقد وقعت كل الفقرات في المجال الإيجابي مما يدل على أن اتخاذ القرار الائتماني في البنوك محل الدراسة يتم بناءا على تحليل المخاطر الائتمانية حتى ولو بالطرق الكلاسيكية، وقد بلغ متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة 2.74 وانحراف معياري 0.595، والتي تعتبر درجة موافقة مرتفعة عليها، كما نلاحظ أن الفقرة 03 حصلت على أعلى درجة موافقة بمتوسط حسابي قدره 2.93 وانحراف معياري 0.368 مما يدل على أن تحليل المخاطر الائتمانية يزيد من دقة القرارات الائتمانية في البنوك، ثم تليها الفقرة 04 بمتوسط حسابي 2.86 وانحراف معياري 0.437 أي أن تحليل المخاطر الائتمانية يؤثر إيجابيا على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

في هذا المطلب نقوم باختبار فرضيات الدراسة، ومدى قبولها أو رفضها، ولكن يجب أن نتأكد أولا ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وذلك باستخدام اختبار كالمجروف سمير نوف للمحورين الرئيسيين وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (2 .16): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (K. S)

المحور	العنوان	عدد العبارات	K-S	Sig
01	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	24	0.070	0.088
02	مدى الاعتماد على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان	12	0.066	0.085

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25

من نتائج الجدول رقم (**2 .16**) نلاحظ أنه باستخدام اختبار كالمجروف سمير نوف تبين أن القيمة الاحتمالية Sig أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لجميع محاور الدراسة، كما أن قيمة الاختبار (**K. S**) أقل من الواحد الصحيح مما يدل على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، لذلك سنستخدم الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

ومن الاختبارات المعلمية نجد اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) وتتمثل قاعدة القرار لقبول أو رفض هذه الفرضيات في هذا الاختبار كما يلي:

- إذا كانت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 1.99(عند حجم عينة أكبر من 30 ومستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05) فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.
- إذا كانت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية والتي تساوي 1.99 ومستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05، فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية.

حيث أن القيمة الجدولية يتم استخراجها من جدول T test

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى.

يمكن صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة على النحو التالي:

- **H0** : لا يتأثر قرار البنوك الجزائرية بمنح الائتمان بالعوامل المتعلقة بالعميل والعوامل المتعلقة بالبنك والعوامل المتعلقة بالمركز المالي للمقترض وموضوع الائتمان.

- **H1** : يتأثر قرار البنوك الجزائرية بمنح الائتمان بالعوامل المتعلقة بالعميل وعوامل متعلقة بالبنك وعوامل متعلقة بالمركز المالي للمقترض وموضوع الائتمان.

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2 .17): اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الاولى

	Valeur de test					
	T	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الأول: العوامل المؤثرة في منح الائتمان	64,998	57	,000	2,49066	2,4139	2,5674

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25 .

يتبين من فحص النتائج الواردة في الجدول رقم (**2 .17**) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت 64.998 وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة 1.99 وهذا مما يدل على أن المحور الأول دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، وتشير قاعدة القرار إلى رفض القيمة العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يتأثر قرار البنوك الجزائرية بمنح الائتمان بالعوامل المتعلقة بالعميل وعوامل متعلقة بالبنك وعوامل متعلقة بالمركز المالي للمقترض وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة Sig البالغة صفرا وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية .

يمكن صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة على النحو التالي:

– **H0** : **لا** تعتمد البنوك الجزائرية على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان.

– **H1** : تعتمد البنوك الجزائرية على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان.

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2 .18): اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الثانية

	Valeur de test					
	T	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
الاعتماد على التحليل الكلاسيكي في اتخاذ قرار منح الائتمان	27.277	57	,000	2.37931	2.2046	2.5540

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25

يتضح من فحص النتائج المبينة في الجدول رقم (**18.2**) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت 27.277 وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة 1.99 وتشير قاعدة القرار إلى رفض القيمة العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على انه تعتمد البنوك الجزائرية على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي أي التحليل الكلاسيكي في منح الائتمان.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة.

يمكن صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة على النحو التالي:

– **H0**: تعتمد البنوك الجزائرية على الطرق الحديثة في اتخاذ قرار منح الائتمان.

– **H1**: لا تعتمد البنوك الجزائرية على الطرق الحديثة في اتخاذ قرار منح الائتمان.

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19.2): اختبار T لمتوسط عينة واحدة للفرضية الثانية

	Valeur de test				
	T	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %
					Inférieur / Supérieur
الاعتماد على التقنيات الحديثة في اتخاذ قرار منح الائتمان	46.557	57	,000	2.48966	2.3826 / 2.5967

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25 .

يتضح من فحص النتائج المبينة في الجدول رقم (**19.2**) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت 46.557 وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة 1.99 وتشير قاعدة القرار إلى رفض القيمة العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه لا تعتمد البنوك الجزائرية على الطرق الحديثة في اتخاذ قرار منح الائتمان.

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرابعة.

يمكن صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة على النحو التالي:

– H0 : لا يؤثر تحليل المخاطر الائتمانية على اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية.

– H1 : يؤثر تحليل المخاطر الائتمانية على اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية.

ولإثبات صحة أو نفي هذه الفرضية نستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط للتحقق من وجود أثر لتحليل المخاطر الائتمانية على اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك محل الدراسة، كما هو مبين في الجدول التالي:

1– تحليل الارتباط والانحدار:

1–1– تحليل الارتباط:

من خلال البرنامج الاحصائي spss تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم (20.2): تحليل الارتباط

Corrélations			
		المحور الأول	المحور الثاني
Corrélation de Pearson	المحور الأول	1,000	,680
	المحور الثاني	,680	1,000
Sig. (unilatéral)	المحور الأول	.	,000
	المحور الثاني	,000	.
N	المحور الأول	58	58
	المحور الثاني	58	58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25

نلاحظ من خلال الجدول (**20.2**) أن معاملات الارتباط بين المحورين قوية، وتتمتع بمعنوية إحصائية حيث أن قيمة Sig للمعاملين أقل من 0.05، وبعد إثبات وجود الارتباط يمكن الانتقال إلى تحليل طبيعة علاقة الانحدار بين المحورين.

1-2- معامل الارتباط واختبار جودة النموذج

من خلال البرنامج الاحصائيspss تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم (21.2): معامل الارتباط للنموذج

Récapitulatif des modèles[b]				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,680[a]	,463	,453	,21575

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25

يشير الجدول رقم (**21.2**) أن معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ 0.680، مما يوحي بوجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع والمستقل.

والجدول التالي يوضح تحليل التباين بواسطة اختبار ANOVA:

الجدول رقم (22.2): تحليل التباين للنموذج

ANOVA					
Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
Régression	2,248	1	2,248	48,282	,000
de Student	2,607	56	,047		
Total	4,854	57			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25

كما يشير الجدول رقم (**22.2**) المتعلق بتحليل التباين العام للنموذج إلى جودة النموذج في تحديد العلاقة التي تضبط المحور التابع بالمحور المستقل حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (Sig) كانت أقل من 0.05 مما يعني أن النموذج يتمتع بجودة عالية ومقدرة لتفسير العلاقة بين المتغيرات.

1-3- تقدير معادلة الانحدار:

من خلال البرنامج الاحصائيspss تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم (23.2): معاملات معادلة الانحدار

Coefficients					
النموذج	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	مستوى الدلالة
	A	خطأ المعياري	Bêta		
المقدار الثابت	1.030	0.212		4.856	0.000
تحليل المخاطر الائتمانية	0.598	0.086	0.680	6.949	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS25

يوضح الجدول أعلاه رقم (**23.2**) العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والتي تكون على الشكل التالي:

$$Y= 0.598X + 1.030$$

حيث أن:

- Y : المتغير التابع اتخاذ قرار منح الائتمان
- X : المتغير المستقل وهو تحليل المخاطر الائتمانية

وعليه واستنادا لما سبق:

فإن نتائج التحليل الاحصائي الموضحة بالجداول أعلاه، أن نموذج الانحدار مقبول، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R deuxهي 0.463 وهي قيمة تعني أن 46.3% من التغير في اتخاذ قرار منح الائتمان مرده لتحليل المخاطر الائتمانية، وبقية النسبة 53.7% مردها إلى عوامل أخرى غير محددة في هذا النموذج.

كما يظهر نتائج تحليل التباين الأحادي أن النموذج مقبول، حيث كان مستوى الدلالة لاختبار F أقل من 0.05، وعليه نقبل نموذج الانحدار، أي أننا يمكن أن نفسر التغيرات في اتخاذ قرار منح الائتمان باستخدام تحليل المخاطر الائتمانية، أو بعبارة أخرى يوجد أثر لتحليل المخاطر الائتمانية على اتخاذ قرار منح الائتمان، وعليه نلاحظ أن قيمة B بلغت 0.680 مما يعني أن أي زيادة بنسبة 01% في نتائج تحليل المخاطر الائتمانية تعني زيادة في اتخاذ قرار منح الائتمان بقيمة 0.680%، كما تظهر قيمة الدلالة

لاختبار t الخاصة بمعامل الانحدار قيمة معنوية بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05، وعليه يكون هنا معامل الانحدار مقبولا وذو دلالة إحصائية في قدرته على تفسير التغيرات في المتغير التابع (اتخاذ قرار منح الائتمان).

ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يؤثر تحليل المخاطر الائتمانية على اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية ونرفض الفرضية العدمية.

خلاصة الفصل الثاني:

على ضوء الدراسة التطبيقية التي تم فيها الاستعانة باستمارة استبيان لجمع المعلومات على عينة الدراسة المكونة من العاملين في إدارة الائتمان على مستوى البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية لتحليل البيانات بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الاصدار 25، حيث تم التأكد من درجة ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق والذين بلغت قيمتهما 0.830 و0.911 على التوالي وهما قيمتين تدلان على ثبات واستقرار مرتفعة للاستبيان.

وبهدف عرض وتحليل سمات وخصائص عينة الدراسة تم استخدام النسب المئوية والتكرارات، ليتم بعد ذلك تحليل فقرات محاور الدراسة وبيان اتجاهات أفراد عينة الدراسة بتوظيف عدة أدوات إحصائية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما تم استعمال الاختبارات المعلمية ونموذج الانحدار الخطي البسيط للتحقق من قبول أو نفي الفرضيات.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى مساهمة تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ القرار الائتماني، ومدى اعتمادها من طرف البنوك الجزائرية، حيث تم معالجة الموضوع من خلال فصلين، تطرقنا في الفصل الأول للأسس و الأدبيات النظرية، وفي الفصل الثاني للدراسة التطبيقية وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي.

وللإجابة على الاشكاليات الفرعية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات الموضوعة في مستهل البحث، تم استخدام أسلوب الإستبيان الذي شمل مجموعة من المهنيين والموظفين في البنوك الجزائرية، وبعد تحليل إجابات العينة واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **نتائج البحث:**

1- يتأثر اتخاذ القرار الائتماني في البنوك الجزائرية بمجموعة من العوامل من أهمها نجد أن هناك عوامل متعلقة بالبنك وأخرى بالعميل المقترض وموضوع الائتمان وعوامل متعلقة بالمركز المالي للعميل فهي تعتبر مؤشر مهم جدا ويجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي محتواها أن قرار البنوك الجزائرية بمنح الائتمان يتأثر بالعوامل المتعلقة بالعميل وعوامل متعلقة بالبنك وعوامل متعلقة بموضوع الائتمان والمركز المالي للمقترض.

2- تعتمد البنوك الجزائرية في تحليل المخاطر الائتمانية على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي أي أدوات التحليل الائتماني التقليدية وهذا راجع إلى استمرار المنظومة البنكية في الجزائر خاصة تلك البنوك المحسوبة على القطاع العام من عدم عصرنة خلية تحليل المخاطر لديها، وهذا ما يثبت الفرضية الثانية والتي تنص على اعتماد البنوك الجزائرية أدوات التحليل الائتماني التقليدية بشكل كبير في اتخاذ قرار منح الائتمان.

3- لا تهتم البنوك التجارية العاملة في الجزائر بأدوات والطرق الحديثة في تحليل المخاطر الائتمانية عند اتخاذ قرار منح الائتمان وهذا راجع لعدم تحديث وسائلها فيما يتعلق بالنماذج والأساليب العلمية المتعلقة بالتنبؤ بالفشل الائتماني وتفادي الوقوع فيه والاعتماد فقط على الأساليب التقليدية، وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة التي نصت على أنه لا تعتمد البنوك الجزائرية على الطرق الحديثة في اتخاذ قرار منح الائتمان.

4- يتحدد قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية انطلاقا من نتائج تحليل المخاطر الائتمانية وذلك لأن تحليل المخاطر الائتمانية يبين لنا بشكل جيد المركز المالي للعميل مما يسهل على محللي الائتمان اتخاذ القرارات الائتمانية بصورة دقيقة وهذا انطلاقا من توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني وكذلك يساعد على رفع القدرة التنبؤية للبنك ، أي أن هناك تأثير إيجابي لعملية تحليل المخاطر الائتمانية على قرار منح الائتمان مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل المخاطر الائتمانية واتخاذ القرار الائتماني وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة التي نصت على وجود تأثير لعملية تحليل المخاطر الائتمانية بشكل كبير في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية.

- **توصيات الدراسة:**

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإننا نقترح التوصيات التالية:

1- ضرورة وجود تكامل بين أدوات التحليل المالي والتحليل الاحصائي وذلك لتفادي القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتحليل المخاطر الائتمانية.
2- ضرورة استخدام الطرق الحديثة للتحليل الائتماني وعدم الاكتفاء بالطرق التقليدية لتحليل المخاطر الائتمانية.
3- ضرورة الاهتمام بمعرفة السياسات والأساليب التي تتبعها المؤسسات المقترضة في تقييم عناصر الأصول والخصوم، وذلك لضمان اشتقاق مؤشرات موضوعية عن أداء هذه المؤسسات ومركزها المالي.
4- توجيه الجهود نحو ترسيخ الثقافات المصرفية الحديثة وتنمية الموارد البشرية للبنوك التجارية خاصة العمومية منها في مجال أدوات التحليل الائتماني وبالخصوص في أساليبه الحديثة.

- **آفاق الدراسة:**

لقد حاولنا من خلال ما تم في هذه الدراسة معالجة إشكالية البحث حسب المعلومات التي أتيحت لنا، ولا شك أن مجال موضوع تحليل المخاطر الائتمانية جد متشعب ولا يمكن لدراسة واحدة أن تحصر كل جوانبه، وعليه بغية فتح أفاق جديدة للبحث في المواضيع القريبة والمتصلة بموضوع دراستنا نقترح بعض الاشكاليات التي يمكن أن تشكل محورا لدراسات أخرى في المستقبل، وبهذا الخصوص نقترح الإشكاليات الأتية:

- دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في متابعة تحصيل القروض الممنوحة.
- المشتقات الائتمانية ودورها في التخفيف من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.
- فعالية نظم المعلومات المصرفية في ترشيد القرارات الائتمانية.

ولا يسعني إلا أن أقول أن هذا العمل جهد بشري يلازمه النقص ويحتاج للتصويب، فان أصبت فمن الله وحده وان أخطأت فمن نفسي فحسبي أنني اجتهدت.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. جميل أحمد توفيق، **أساسيات الادارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،
2. حسين بلعجوز، **مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009.
3. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2000
4. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف**، طبعة معدلة 2011، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
5. خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، **إدارة العمليات البنكية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
6. زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
7. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك** منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005.
8. سوزان سمير الذيب وآخرون، **إدارة الائتمان**، الطبعة الاولى دار الفجر، عمان، الاردن، 2012.
9. شعبان رأفت محمد، **نظام تمويل وضمان ائتمان الصادرات، دراسة التجربة المصرية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
10. عبد الحميد الشورابي، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية** منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.
11. عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2007
12. محسن أحمد الخضري **الائتمان المصرفي** الطبعة الاولى مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 2002.
13. محمد داوود عثمان، **ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر ط1 عمان، الأردن، 2013.
14. محمد فتحي البدوي، **إدارة البنوك** الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2012.
15. محمد كمال خليل الحمزاوي **اقتصاديات الائتمان المصرفي** الطبعة الاولى، منشأة المعارف، مصر، 1997.
16. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للتشر والتوزيع، عمان، 2000.

- **الأطروحات والمذكرات:**

1. ايمان انجروا، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**، المصرف الصناعي السوري أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
2. بن شنة فاطمة **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة** مذكرة لنيل شهادة ماجستير مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.
3. خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**، دراسة ميدانية على المصارف العاملة بغزة، ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2005.
4. فادي سيف، **مدى كفاءة المصارف الاسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي**، دراسة حالة بنك سورية الدولي، مذكرة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2016.
5. قويدر ابتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الخارجي**، مذكرة لنيل الماجستير، إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، 2014.
6. لعروسي قرين الزهرة، **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية**، دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017
7. محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية**، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2010.
8. مراد سالم الطلاع، **إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان**، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2010.

- **المجلات والملتقيات:**

1. أوصعير الويزة، **استخدام أدوات التحليل المالي كآلية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية في البنوك الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2018/05.
2. رحيم حسين سليم حمود، مداخلة بعنوان **الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية** الملتقى الوطني السادس حول استخدام الاساليب الكمية في ترشيد ومنح قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية جامعة سكيكدة يومي 23 و24 نوفمبر 2008.

3. سليم بن يوسف، **أهمية ودور الطرق الاحصائية في إدارة مخاطر الاقراض في البنوك التجارية**، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، يومي 16 و17 أفريل، الاردن، 2007.
4. طارق فيلالي، **مدى اعتماد المصارف التجارية الاردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الاقراض**، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد 07، جامعة الجيلالي اليابس، الجزائر، 2013.
5. عريوة محاد، زغبة طلال، **دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 2018/05،
6. فخاري فاروق سعيدي يحي **دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي** دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 01، 2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Daniela Feschijan، **Analysis of the credit of bank Loan applicants economie organization**، Bulgaria، 2008.
2. Dos, and others **The use of accounting information in a bank lending decisions** 2004
3. Youcef Chalach et autre **Risque de credit** http/perso wanadoo.fr le 03/06/2009

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إستبيـــان

في إطار إعداد مذكرة ماستر بعنوان "**مدى اعتماد البنوك التجارية على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان** "نرجو من سيادتكم التعاون معنا والاجابة بتمعن عن هذه الاستمارة مع العلم أن إجابتكم ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ملاحظة: الرجاء وضع الإشارة X في الخانة المناسبة

أولا: خصائص العينة الديمغرافية

الجنس	ذكر		أنثى				
السن	من 20 إلى 30 سنة		من 31 إلى 40 سنة		من 41 من 50 سنة		أكثر من 50 سنة
المؤهل العلمي	ماجستير		ماستر		ليسانس		دبلوم اخر
الخبرة	أقل من 05 سنوات		من05 إلى 10سنوات		أكثر من 10 سنوات		
المسمى الوظيفي	مدير		نائب مدير		موظف ائتمان		أخرى
البنك	BNA	BEA	CPA	BADR	BDL	AGB	SGA	CNEP

- **المحور الأول: العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح الائتمان في البنك**

الرقم	الفقرة	غير موافق	محايد	موافق
	1- العوامل المتعلقة بشخصية العميل			
01	توثر العلاقات الشخصية القائمة بين إدارة الائتمان والعميل على منح الائتمان له			
02	تعتبر سمعة العميل طالب الائتمان من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان أو رفضه			
03	يهتم البنك بالعوامل المميزة لشخصية العميل مثل المركز الوظيفي وغيرها من العوامل الشخصية عند منح الائتمان			
04	يهتم البنك بالعوامل المميزة لشخصية العميل مثل درجة الثقافة وغيرها من العوامل الشخصية عند منح الائتمان			
05	يهتم البنك بجمع المعلومات عن العميل من حيث وضعه الشخصي وأخلاقياته وسلوكه ووضعه العائلي			
06	تقوم إدارة الائتمان في البنك بالكشف عن مؤسسة العميل وحسابه لدى المصارف الأخرى			
	2- العوامل المتعلقة بتحليل المركز المالي للمقترض			
07	هناك نظام معتمد لتقييم مخاطر القروض			
08	يستعين البنك بخبراء ربما محاسبين قانونيين لتحليل القوائم المالية لطالبي الائتمان			
09	يطلب البنك معلومات مالية عن المؤسسة او الشركة طالبة الائتمان			
10	يستخدم البنك نماذج المعايير الائتمانية مثل 5p التي تستخدم في التحليل الائتماني			
10	يستخدم البنك نماذج المعايير الائتمانية مثل 5c التي تستخدم في التحليل الائتماني			
11	يستخدم البنك نماذج المعايير الائتمانية مثل prismالتي تستخدم في التحليل الائتماني			
	3- العوامل المتعلقة بالبنك			
12	عند منح ائتمان يؤخذ بعين الاعتبار العائد والمخاطرة لهذا الائتمان			
13	يتم تحديد سعر الفائدة على كل عملية ائتمان لوحدها بناء على درجة المخاطرة المرتبطة بها			
14	يحدد البنك سقف معين للائتمان الممنوح للعملاء ولا يتم تجاوزه			
15	يقوم البنك بإجراء مقابلات مع طالبي الائتمان لكي يتم التعرف على الغرض من الائتمان			

16	يسعى البنك لتقليل من درجة مخاطرة الائتمان من خلال عدم تركيز توظيف الائتمان في عدد محدود من العملاء			
17	يوجد في البنك إدارة متخصصة ومسؤولة عن منح الائتمان ومتابعة تحصيلها			
18	يقوم البنك بزيارات ميدانية للعميل للتعرف على أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية			
4- العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان				
19	يتأكد البنك من مدى مناسبة قيمة الائتمان المطلوب والغرض منه			
20	يتأكد البنك من مصدر سداد العميل			
21	يقوم البنك بإعداد برنامج السداد وفق لإمكانيات العميل			
22	يتأكد البنك من أن الائتمان المقدم للمقترض يستخدم في الغرض المحدد له			
23	يقوم البنك بتأكد من أن الائتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها البنك طبقا لسياسته التي يعمل وفقها			

- **المحور الثاني: مدى اعتماد البنك على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان**

الرقم	الفقرة	غير موافق	محايد	موافق
1- اعتماد البنك على تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ قرار منح الائتمان				
01	يقوم البنك باستخدام اسلوب التحليل المالي التقليدي بواسطة النسب المالية			
02	يعتمد البنك على أسلوب التحليل المالي التقليدي بمؤشرات التوازن المالي			
03	يعتمد البنك على نموذج القرض التنقيطي			
04	يعتمد البنك على نموذج رجال القرض			
05	يقوم البنك باستخدام اسلوب نموذج نقاط المخاطرة			
06	يقوم البنك باستخدام اسلوب نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية			
07	يعتمد البنك على نموذج الأنظمة الخبيرة			
2- يتم اتخاذ القرار الائتماني بناءا على نتائج تحليل المخاطر الائتمانية				
08	يمنح الائتمان لصالح العميل الذي تتوفر فيه الشروط الائتمانية وفق المعايير المتعارف عليها			
09	يزيد تحليل المخاطر الائتمانية من دقة القرارات الائتمانية المتخذة من طرف البنك			

10	يساعد تحليل المخاطر الائتمانية على اختيار أساليب محددة لمنح الائتمان			
11	يؤثر تحليل المخاطر الائتمانية إيجابيا على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني			
12	تؤثر أدوات التحليل الائتماني على القدرة التنبؤية للبنك			

الملحق رقم 02: قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان:

الرقم	اسم الأستاذ	الوظيفة
01	**شماخي بوبكر**	**أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**
02	**هتهات السعيد**	**أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**

الملحق رقم 03: مخرجات SPSS

معامل ألفا كرونباخ:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,830	36

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	**IV**
الشكر	**V**
الملخص	**VI**
قائمة المحتويات	**VII**
قائمة الجداول	**VIII**
قائمة المختصرات	**IX**
قائمة الملاحق	**X**
المقدمة	**ب**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد .	**02**
المبحث الأول: المخاطر الإئتمانية ودورها في إتخاذ قرار منح الإئتمان	**03**
المطلب الأول: الأسس والأساليب المعتمدة في اتخاذ قرار منح الائتمان	**03**
الفرع الأول: أسس وإجراءات منح الائتمان	**03**
الفرع الثاني: معايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة فيه	**05**
الفرع الثالث: خصائص القرار الائتماني وكيفية صياغته	**09**
المطلب الثاني: تحليل المخاطر الائتمانية وأهميتها في اتخاذ القرار الائتماني	**11**
الفرع الأول: ماهية المخاطر الائتمانية	**11**
الفرع الثاني: تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية	**13**
الفرع الثالث: دور تحليل المخاطر الائتمانية في اتخاذ القرار الائتماني	**18**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**19**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	**19**
الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية	**19**
الفرع الثاني: الدراسات باللغات الاجنبية	**22**
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	**23**
الفرع الأول: أوجه التشابه	**23**
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف	**23**
خلاصة الفصل الأول	**25**

الفصل الثاني: دراسة استبيانية لتحليل المخاطر الائتمانية	
تمهيد	**27**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**28**
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	**28**
الفرع الأول: منهج الدراسة الميدانية	**28**
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	**28**
الفرع الثالث: التحليل الإحصائي لتوزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية	**29**
المطلب الثاني: متغيرات وأداة الدراسة	**32**
الفرع الأول: متغيرات الدراسة	**32**
الفرع الثاني: أداة الدراسة	**33**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها واختبار الفرضيات	**34**
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	**34**
الفرع الأول: التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان للمحور الأول	**34**
الفرع الثاني: التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان للمحور الثاني	**41**
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	**43**
الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى	**45**
الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية	**45**
الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة	**46**
الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرابعة	**47**
خلاصة الفصل الثاني	**51**
الخاتمة	**52**
المراجع	**56**
الملاحق.	**61**
الفهرس	**66**